الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التربية والتعليم العالي

جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان

دور سياسات التجارة الخارجية في دعم التنمية المستدامة بالجزائر

خلال فترة 1994-2019

من إعداد الطلبة:

التجاني شبرو

عبد الحليم عبيد

تحت أشراف الأستاذة:

د. حملاوي سكينة

لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتساب
د. علي ذهب	أستاذ مساعد أ	رئيسا	جامعة الوادي
د. حملاوي سكينة	أستاذ محاضر أ	مشرفا	جامعة الوادي
د. ليلى لوكيل	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة ا الوادي

الموسم الجامعي : 2021-2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التربية والتعليم العالي

جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان

دور سياسات التجارة الخارجية في دعم التنمية المستدامة بالجزائر

خلال فترة 1994-2019

من إعداد الطلبة:

التجاني شبرو

عبد الحليم عبيد

تحت أشراف الأستاذة:

د. حملاوي سكينة

لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتساب
د. علي ذهب	أستاذ مساعد أ	رئيسا	جامعة الوادي
د. حملاوي سكينة	أستاذ محاضر أ	مشرفا	جامعة الوادي
د. ليلى لوكيل	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة ا الوادي

الموسم الجامعي : 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

تأسيّا بقول رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ:

« مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ، لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ »

– رواه الترمذي –

الحمد لله الذي وفقني في إنجاز هذا البحث وأسأله عز وجل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم وأن يوفقني لما يحبه ويرضاه.

الحمد والشكر لله تعالى الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

كما يسعدنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة التي شرفتنا بمرافقتها للإشراف على هذا البحث الدكتورة **حملاوي سكينة** نشكرها على توجيهاتها القيمة لنا والتي لم تبخل علينا بتشجيعها ونصحها فكانت لنا خير دليل طيلة إعداد هذه المذكرة.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بشكر إلى كل من قدم لي يد العون

من قريب أو بعيد لإتمام هذه الدراسة

كما نتقدم بالشكر لجزيل الخالص إلى كل أساتذة

قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير عامة

وقسم العلوم التجارية خاصة

وأخيرا أشكر كل من ساندنا معنويا ولو بكلمة طيبة.

الإهداء

الحمد لله وكفى و الصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي و فقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى **الوالدة الغالية** شبرو زينب حفظها الله ورعاها وأطال في عمرها وأدامها نوارا لدربي.

إلى عمي الغالي **شبرو محمد العيد** اللهم أوسعه جنات الفردوس الأعلى هو وكل موتى المسلمين.

إلـى **زوجتي الغالية** مرغني وفاء على وقوفها وصمودها معي في مشوار دراستي وحياتي و إلى أولادي الغاليين

شبرو لؤي وإبنتي الغالية شبرو زينب وكتكوتي الغالي شبرو محمد العيد .

كما لا أنسى كل العائلة الكريمة من أعمام وزوجاتهم وأبنائهم كل واحد باسمه وكذا إل

عمتي الغالية شبرو وردة وزوجها الكريم **عماري الأخضر**

و إلى كل أساتذتي الكرام الذين لم يبخلوا علينا بمعلومة و كذلك لكل عمال كلية علوم الاقتصادية وخاصة الدكتورة **مسعي محمد سليمة** وإلى قسم وطلبة مالية و تجارة دولية لسنة 2021-2022

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي وإلى كل من أحبهم قلبي ونسيم قلبي

شبرو التجاني

الإهداء

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي فالحمد لله حمدا كثيرا،

وصلت الرحلة الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة...وها نحن ذا نختم بحث تخرجنا بكل همة ونشاط

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى من كان له الفضل في مسيرتنا، و ساعدنا ولو باليسير في إطراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنه المناقشة الموقرة ولا ننسى تقديم الشكر الجزيل لكل الدكاترة بجامعه حمه لخضر بالوادي

نقول لكم شكرا جزيلا على كل مجهوداتكم

داعياً المولى عز وجل أن يطيل في أعماركم ويرزقكم بالخيرات.

عبد الحليم عبيد

ملخص الدراسة باللغة العربية

هدفت الدراسة إلى تحليل ومعرفة مدى إثر السياسات التجارة الخارجية على التنمية المستدامة في الجزائر، حيث ركزنا في دراستنا على سياسة التجارة الخارجية في الجزائر حيث اختلفت سياساتها المتبعة من فترة إلى أخرى وذلك حسب مجموعة من الظروف التي مرت بها الجزائر.

وقد توصلت دراستنا ان سياسة التجارة الخارجية في الجزائر خلال فترات التحول المختلفة التي عاشتها الجزائر بعد أزمة 1986 إلى 2019، لها اثر كبير في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاعتماد السلبي و كلي على تصدير المحروقات كمصدر أساسي لإيرادات الجزائر الخارجية مقابل زيادة مستمرة في الواردات وتذبذب في ميزان التجاري خلال فترة 1994-2019.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، سياسة التجارة الخارجية، التنمية المستدامة

Résumé

L'étude visait à analyser et à déterminer l'impact des politiques de commerce extérieur sur le développement durable en Algérie, où nous nous sommes concentrés dans notre étude sur la politique de commerce extérieur en Algérie, où les politiques suivies variaient d'une période à l'autre en fonction d'un ensemble de circonstances vécues par l'Algérie.

Notre étude a révélé que la politique du commerce extérieur en Algérie pendant les différentes périodes de transition qu'a connues l'Algérie après la crise de 1986 à 2019, a un impact significatif sur la réalisation du développement durable par une dépendance négative et totale à l'exportation d'hydrocarbures comme principale source de revenus étrangers de l'Algérie en échange d'une augmentation continue des importations et de la fluctuation de la balance commerciale au cours de la période 1994-2019.

Mots clés: commerce extérieur, politique du commerce extérieur, développement durable

فهرس المحتويات

الشكر والعرفان.....

الإهداء.....

ملخص الدراسة.....

الفهارس..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

مقدّمة عامة.....أ

الجانب النظري

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات التجارة الخارجية والتنمية المستدامة

تمهيد 12

المبحث الأول: تأصيل نظري للسياسات التجارة الخارجية..... 13

المطلب الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية..... 13

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية..... 13

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية..... 13

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية..... 14

الفرع الرابع: النظريات المختلفة للتجارة الخارجية 15

المطلب الثاني: سياسات التجارة الخارجية. 23

الفرع الأول: ماهية السياسات التجارية..... 23

الفرع الثاني: أدوات السياسة التجارية..... 29

المبحث الثاني: التنمية المستدامة وعلاقتها بالتجارة الخارجية 35

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة وتطورها وأبعادها 35

الفرع الأول: تطور التنمية المستدامة 35

الفرع الثاني: مفهوم التنمية المستدامة..... 37
الفرع الثالث: خصائص وأهداف التنمية المستدامة..... 38
الفرع الرابع: أبعاد التنمية المستدامة 41
المطلب الثاني: علاقة التجارة الخارجية بالتنمية المستدامة..... 45
المبحث الثالث: الدراسات السابقة 46
المطلب الأول :الدراسات السابقة العربية..... 46
المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية..... 48
خلاصة الفصل..... 50

الجانب التطبيقي

الفصل الثاني: السياسات التجارية وأثارها على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1994 – 2019

تمهيد 53
المبحث الأول: مراحل التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1994-2019..... 54
المطلب الأول: التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1994-2011..... 54
المطلب الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2012-2019..... 58
المبحث الثاني: المنظمات الدولية وقطاع التجارة الخارجية الجزائري خلال الفترة (1994-2019)... 60
المطلب الأول: صندوق النقد الدولي وقطاع التجارة الخارجية الجزائري..... 60
المطلب الثاني: اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومحاولة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة..... 63
المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1994-2019 60
المطلب الأول: أثر سياسات التجارة الخارجية على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر 68
المطلب الثاني: أثر سياسات التجارة الخارجية على الأبعاد البيئية والمؤسسة في الجزائر 73
الخاتمة 77
قائمة المصادر والمراجع..... 80

فهرس الجداول

رقم الجداول	عنوان الجداول	الصفحة
01	**نظرية التكاليف المطلقة**	16
02	**بيان التكلفة النسبية**	18
03	**تطور المديونية بدعم صندوق النقد الدولي في الفترة1994-2019**	19
04	تطور مفهوم التنمية المستدامة ومحتواها منذ الحرب العالمية الثاني	36
04	**التجارة الخارجية الجزائرية من 1994 إلى غاية 2002**	54
05	**التجارة الخارجية الجزائرية من 1994 إلى غاية 2002**	56
07	**التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري 2002-2011 (مليار دولار)**	58
08	**التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري 2002-2011 (مليار دولار)**	58
09	**تطور مكونات الميزان التجاري الجزائري 2012-2019**	61
10	**نظرية القيم المتداولة**	65

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	**التطور التاريخي لظهور التنمية المستدامة**	37
02	**أهداف التنمية المستدامة**	42
03	التنمية المستدامة وارتباطها البيئي	44
04	**تطور مكونات الميزان التجاري الجزائري 2012-2019**	56
04	**تطور حجم الديونية بدعم صندوق النقد الدولي في الفترة1994-2019**	58
05	**التطور التاريخي لظهور التنمية المستدامة**	62
07	**أهداف التنمية المستدامة**	65

مقدمّة عامة

تعتبر التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية في التطور الاقتصادي، حيث تعد جزء لا يتجزأ من المحرك الذي يدفع التقدم الاقتصادي العالمي وأمنت سبيلا أثبتت نجاح في تحقيق النمو الاقتصادي لمدلول السائرة في طريق التحديث، ونظرا لتضاعف وتوسع المعاملات التجارية بين دول العالم، الأمر الذي نتج عنه تسارع في وتيرة الاندماج الاقتصادي العالمي والإلغاء التدريجي لحواجز والقيود أمام التبادل الدولي، سعت مختلف الدول للاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد الذي تقوده المنظمة العالمية لتجارة، وعلى ضوء هذه التقلبات الاقتصادية التي يشيدها العالم تعد الجزائر كإحدى الدول النامية التي تسعى إلى الخروج من القالب الأحادي واحتكارات الدولة من خلال تبنييها لسياسة جديدة مبنية على الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية، محاولة الانضمام إلى المنظمة العالمية لتجارة.

وللتجارة الخارجية دور أساسي في الحياة الاقتصادية وتعتبر المحرك للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية عن طريق تنويع وترقية الصادرات، ولم يقتصر دورها في هذا الاتجاه، بل هي أيضا وسيط لنقل الناتج الحضاري، وإشعاع الابتكار، وتوثيق الترابط الاجتماعي والاقتصادي.

كما تعتبر التجارة الخارجية أداة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة ، فهي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الأنشطة الصناعية للبلد وخلق قيم مضافة جديدة والتي يعبر عنها عادة بالصادرات من السلع والخدمات، إضافة إلى جلب الاستثمارات الأجنبية التي لها مساهمتها هي أيضا في التنمية، من خلال عوامل الإنتاج المختلفة التي تتبعها، ما يعني تحسينا للهياكل والبنى القاعدية ودفعا أكبر لزيادة ورفع الإنتاجية خاصة عن طريق التكنولوجيات الحديثة التي هي في الغالب مملوكة من طرف أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة المتمثلة أساسا في الشركات متعددة الجنسيات هو ما يعني المساهمة في زيادة دخول الحكومات والأفراد على حد سواء، وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي تقليص معدلات البطالة وتحسين مستويات المعيشة وزيادة رفاهية المجتمعات، دون إغفال انعكاساتها على الجوانب البيئية سواء بالسلب أو بالإيجاب وهو ما يعني في محمل القول تأثيرها على مختلف الأبعاد المكونة للتنمية المستدامة وتأثرها بتبني الدول لضوابط و معايير هذه الأخيرة .

أولا: إشكالية الدراسة

- **فيما تمثل دور السياسات التجارية في دعم التنمية المستدامة في الجزائر خلال فترة 1994-2019؟**

وتتفرع من الإشكالية التساؤلات التالية:

- فيما تمثلت السياسات تجارية الخارجية ؟ وماهي اساسيات التنمية المستدامة؟
- ما طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية المستدامة؟
- ما تأثير تحرير التجارة الخارجية على ابعاد التنمية المستدامة بالجزائر؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

وعلى ضوء ما سبق من إشكالية الدراسة يمكننا صياغة فرضيات التالية:

- إن سياسات التجارة الخارجية تعتبر ركيزة من الركائز الأساسية التي يجب مراعاتها في استراتيجية التنمية المستدامة.
- ان السياسات التجارية جزء من التنمية المستدامة خصوصا ارتباطها بالتقدم الاقتصادي.
- اعتمد الجزائر على السياسات التجارة الخارجية من اجل تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا: أسباب اختيار موضوع الدراسة

ومن بين الأسباب التي دفعت بنا لاختيار موضوع دراستنا هي:

- رغبتنا في الاطلاع على التجارة الخارجية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي والتعرف على دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة.
- قيمة الموضوع وأهميته خاصة في ظروف البلاد الراهنة.
- علاقة موضوع الذي ندرسه بتخصص دراستنا.

رابعا: أهداف الدراسة

- دراسة واقع التجارة الخارجية في الجزائر.
- تحليل أثر ودور السياسات التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة.
- تحميل مدى تأثير تحرير التجارة الخارجية عمى التنمية المستدامة في الجزائر، لا سيما في إطار مساعي الجزائر للانضمام لمنظمة العالمية لتجارة.

خامسا: أهمية الدراسة

الدور الذي تلعبه سياسات التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة، في مجالات التعاون الدولي متعدد الأطراف، وهو ما يحدث آثارا هامة في مجال البيئة، حيث تحمل تلك السياسات التجارية بين البيئة عبر الحدود الدولية. ويعد موضوع آثار أنظمة تحرير التجارة الدولية على البيئة المحلية والعالمية من الموضوعات الهامة.

سادسا: المنهج وأدوات الدراسة

من اجل الإجابة على الإشكالية كان لا بد علينا اتباع المنهج التحليلي الوصفي وذلك من خلال مراجعة المكتبات التي لها علاقة بموضوعنا في مجال الاقتصاديات البيئة للتنمية المستدامة، وبصفة عامة ما يتعلق بالتجارة الخارجية وأساسياتها، وأيضا المنهج التاريخي لدارسة تطور السياسات ونظام التجاري في العالم والجزائر وفق النظام التجاري المتبع.

سابعا: حدود الدراسة:

-**الإطار الزماني:** تم تحديد الفترة من 1994-2019.

-**الإطار المكاني:** تستهدف دراسة حالة الجزائر.

ثامنا: هيكل الدراسة

ومن اجل الإلمام بموضوع دراسة كان لابد علينا من رسم خطة التي كانت كتالي:

مقدمة والتي جاءت كتمهيد للموضوع دراستنا وشملت كل مراحل منهجية البحث

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات التجارة الخارجية والتنمية المستدامة حيث قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث كل مبحث يندرج تحته مطلبين إلى ثلاثة مطالب حيث جاءت المباحث كتالي:

المبحث الأول: تأصيل نظري للسياسات التجارة الخارجية والثاني جاء بعنوان التنمية المستدامة وعلاقتها بالتجارة الخارجية، في حين خصصنا المبحث الثالث لدراسات السابقة.

أما بالنسبة للفصل الثاني كان بعنوان السياسات التجارية وأثارها على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1994 – 2019 حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث يضم كل مبحث مطلبين وهي كتالي:

المبحث الأول: مراحل التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1994-2019 والثاني المنظمات الدولية وقطاع التجارة الخارجية الجزائري خلال الفترة 1994-2019 في حين جاء المبحث الثالث لدراية سياسات التجارة الخارجية والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1994-2019 وأخيرا خاتمة شملت حوصلة ومجموعة من النتائج والتوصيات .

الجانب النظري

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات التجارة الخارجية والتنمية المستدامة

تمهيد

المبحث الأول: التأصيل النظري للسياسات التجارية

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية و النظريات المفسرة لها

المطلب الثاني: سياسات التجارة الخارجية (تعريف، أنواع، أدوات)

المبحث الثاني: التنمية المستدامة وعلاقتها بالتجارة الخارجية

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة وتطورها وأبعادها

المطلب الثاني: علاقة التجارة الخارجية بالتنمية المستدامة

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية

خلاصة الفصل

تمهيد

إن التجارة الخارجية يمكن اعتبارها ذات أهمية كبيرة، من خلال اهتمام المفكرين الاقتصاديين بها، حيث كانت لها عدة أسباب أدت إلى قيامها، إذ يمكن القول أن للتجارة الخارجية تاريخ طويل منذ قيام الحضارات القديمة، ولقد تباينت آراء الاقتصاديين على توالي العصور حول منافع التجارة الخارجية من خلال السياسات التجارية، والأسباب التي أدت إلى قيامها، وكذا آثارها على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، فلقد برزت مجموعة من النظريات كل منها يعطي تفسيرا لأسباب قيام التجارة بين الدول التي تختلف عن النظريات الأخرى من خلال سياساتها التي طبقت من خلال هاته النظريات.

كما لا يخفى علينا ان البحث في مجال التجارة الخارجية يجد عدة تفسيرات حول أسباب قيام التبادل الدولي مع الاعتماد على السياسات التجارية المطبقة بين الدول، ويمكن إرجاع ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية السائدة في ذلك الوقت والأفكار التي تسير بها تستلزم وجوب التبادل التجاري، مع ظهور تبني ابعاد التنمية المستدامة، لذا سنقوم باستعراض في بادئ الأمر بعض المفاهيم المتعلقة حول مسألة التجارة الخارجية، مع إعطاء بعض النظريات الاقتصادية المفسرة لنمط سير التجارة الخارجية، والقوى التي تدفع كل بلد للتخصص في إنتاج سلعة معينة بنسبة تفوق الاستهلاك المحلي التي تسمح له بالقيام بعملية التبادل من خلال عملية التصدير، بالتركيز على علاقة السياسات التجارية بالتنمية المستدامة، لان اغلب الدول أصبحت تربط اقتصاداتها بأبعاد التنمية المستدامة.

المبحث الأول: تأصيل نظري للسياسات التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في أي اقتصاد مفتوح للعالم الخارجي، وعليه يجب على الدولة التركيز والاعتماد على السياسة التجارية الفعالة حتى تصل إلى الأهداف المنشودة من طرف الدولة، حيث نجد الدول النامية تنتهج سياسة معينة في تجارتها الخارجية، بينما الدول المتقدمة تتبع سياسة مغايرة تماما.

المطلب الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية

مهما اختلفت الأنظمة في دول العالم، فإنها لا تستطيع إشباع سياسة الاكتفاء الذاتي، ومن خلال ذلك تضطر الدول إلى إنتاج كل احتياجاتها رغم أن ظروفها الاقتصادية والجغرافية قد لا تمكنها من ذلك، ومهما تسعى الدول في سياسات الإنتاج، إلا أنها تبقى بحاجة إلى منتجات الدول الأخرى، ولا تستطيع العيش في عزلة عنها.

إن الدول كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع والخدمات، وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية، وكل ما تنتجه يتم تبادله بفائض منتجات دول أخرى، لا تستطيع الأخيرة أن تنتجها داخل حدودها، حتى وإن استطاعت ذلك فإن التكلفة تكون كبيرة للغاية، ففي مثل هذه الحالات يصبح الاستيراد من الخارج أفضل[1].

وهذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية، وفي الأخير يمكن أن نعرف التجارة الخارجية على أنها: "فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية والتبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي، في صوره الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال[2]".

وقد تتحول التجارة الخارجية إلى داخلية والعكس، وهو المفهوم العادي لها.

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة وبالغة، ولها مميزاتها حيث تستفيد الدولة من مزايا الدول الأخرى، لو أن كل دولة أغلقت حدودها واعتمدت على نفسها وعلى أراضيها لإشباع حاجاتها في كل المجالات، وهي بالتالي لا تستطيع إنتاج كل ما تحتاج إليه.

على سبيل المثال نجد أن دولة إنجلترا تستورد السلع الدقيقة من سويسرا بالرغم من أنها قادرة على إنتاجها محليا لأن تكلفتها عند صناعتها أكبر مقارنة باستيرادها.

حيث يمكن القول إنه بفضل التجارة الخارجية يصبح أي مورد لأي دولة ذا نفع كبير إذا أحسنت استغلاله لاكتفائها الذاتي، وبفضل التجارة تصدره إلى باقي دول العالم.

---

[1] موسى سعيد وآخرون: التجارة الخارجية، دار الصفاء، ط1، 2001، ص13ص16.

[2] بهلول مقران: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي 1970-2005، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص23.

وتعتبر التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في أي مجتمع، سواء كان متقدما أو ناميا، وهي تربط بين الدول، وتساهم في توسيع القدرة التسويقية وتساعد على رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.

وأيضا تعتبر التجارة الخارجية هي الجوهر على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، وما له من آثار على الميزان التجاري.

كما أن لها علاقة وثيقة بالتنمية الاقتصادية، ولها دور كبير في الخروج من الفقر؛ وخاصة عند تشجيع الصادرات، حيث ينتج عن ذلك مكاسب كبيرة في صورة رأس المال الأجنبي، هذا الأخير يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية، حيث يؤدي في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك العديد من العوامل المؤثرة في حركة واتجاه التجارة الدولية نذكر منها[1]:

1) **مستوى التنمية الاقتصادية:** حيث أن هذا العامل يلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية، إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة حمائية للتجارة الخارجية، عكس ما هو الحال في الاقتصاد المتطور والمتقدم، وذو قاعدة اقتصادية قوية، حيث أنه يتم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.
2) **أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي:** هذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي، فالاقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته بحاجة إلى مواد خام، لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات. كما أن للطلب الاستهلاكي دورا في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع.

أما عن الاقتصاد العالمي والدولي، فإن تعبير الطلب بالسيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية، وكذا على استهلاكها من جهة أخرى[2].

وهناك عوامل أخرى من بينها التأثيرات التجارية التي تربط بين مختلف الدول ونجد تفسيرها في عدة عوامل تتفاوت أهمتها بتفاوت الظروف، نذكر منها العوامل المترابطة والمتفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى:

3) **سوء توزيع المواد الطبيعية بين الدول:** العديد من الدول تحوي المواد الأولية كالنفط والفحم والحديد، وتزداد أهميتها باعتبارها منتجة لهذه المواد، أو امتلاكها لتربة خصبة، وبالتالي تتخصص هذه الدول في إنتاج المنتجات الزراعية[3].

---

[1] عبد الباسط وفاء: سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، د ط، د م، 2000، ص14.

[2] بهلول مقران: المرجع السابق، ص24.

[3] محمد ذياب: التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2010، ص14.

4) **حجم الدولة:** الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية، وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق، حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول، وخاصة الدول الصناعية.
5) **العامل السياسي:** الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.
6) **تغير الميزة النسبية:** حيث أن جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بصرف النظر عن ظروف كل منها، أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج[1].
7) **التجارة ونفقات النقل:** تؤثر نفقات النقل في التيار والاتجاه العام للتجارة، حيث بانخفاض نفقاته تؤثر في انخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية، مما يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الدولية، وعموما يعزى قيام التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه إلى نفقات النقل[2].
8) **الشركات متعددة الجنسيات:** القلة تسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية، وسيطرتها على العديد من المنظمات الدولية وأسواق التصدير والاستيراد والفروع الإنتاجية التابعة، وهذه الظاهرة لها انعكاساتها الواضحة على هيكل التجارة الدولية، قد تؤدي إلى مظاهر الجنوح الاحتكاري على مستوى أسواق البلاد الأم أو المضيفة[3].

الفرع الرابع: النظريات المختلفة للتجارة الخارجية

تكونت نظريات التجارة الخارجية التي تحاول تفسير مبادئ التجارة الخارجية وآلياتها، من تراكم تاريخي امتد قرابة قرنين من الزمن، إذ لاحظها "آدم سميث" في كتاباته، وقال بالميزة المطلقة، التي تؤلف أساس قدرة الدولة على التصدير، وهي تعني أن تتفوق الدولة المعنية على باقي الدول في توفر عوامل الإنتاج وانخفاض تكاليفها، بحيث تستطيع هذه الدول أن تغزو بصادراتها أسواق الدول الأخرى، ثم جاء "دافيد ريكاردو" وقال بالميزة النسبية القائمة على هبات الطبيعة التي تملكها الدولة، وتعني الميزة النسبية تفوق كل من البلدان في إنتاج سلعة أو سلع معينة، مما يجعل التبادل بين الدول مربحا لها جميعها، على أساس تفوق كل منها ببعض السلع، وتوفر مقولة الميزة النسبية أساسا نظريا لقيام التجارة الخارجية بين دول العالم، وقيام التبادل التجاري المشترك (تصديرا واستيرادا) وتقسيم العمل الدولي، وجاء بعده مجموعة من المجتهدين الذين أضافوا الكثير من الآراء، واستخدموا أدوات تحليل جعلت من النظرية بناءا نظريا تراكميا ضخما.

وكانت آخر تلك الاجتهادات انضمت على توسع مقولة الميزة النسبية للدولة على أساس هبات الطبيعة المطلقة من الثروات الظاهرة والباطنة فيها، لتشمل إمكانية امتلاك ميزة نسبية مكتسبة على أساس حيازة

[1] زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي . نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، 1998، ص63-68.
[2] مجدي محمود شهاب: الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1996، ص82.
[3] بهلول مقران: المرجع السابق،ص26.

الدولة لرأسمال بشري مؤهل علميا وتقنيا، والقدرات التكنولوجية الوطنية المكتسبة أو المنقولة، أو القائمة على حركة البحث العلمي (مذهب الفجوة التقنية ومذهب دور المنتج).

حيث تعود فائدة نظريات التجارة الخارجية في أساس التبادل التجاري على طرفي التبادل، من أجل هذا تتعرض النظريات لشروط تقييم العمل وتخصص الدولة في مختلف وجوه النشاط الاقتصادي، ولكيفية توزيع الفوائد الناجمة عن تقسيم العمل.

أولا: النظرية الكلاسيكية

1) : نظرية التكاليف المطلقة[1]

العالم الاقتصادي الشهير "آدم سميث" هو الأول الذي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية في كتابه الشهير ثروة الأمم المتحدة، الذي أصدره عام 1776 في نيويورك، حيث استخدم "آدم سميث" مفهوم الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول، أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة، وبافتراضه أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة معينة إذا كانت تتمتع بميزة مطلقة، أو بنفقة مطلقة أقل، الأمر الذي دعا إلى التخصص والتقسيم الدولي للعمل، وهذا كاف لقيام التجارة الخارجية بين تلك الدولة والدول الأخرى، والتي تتمتع بميزات مطلقة أو نفقات مطلقة أقل في إنتاج سلع أخرى.

وقام بإعداد جدول رقمي يبين فيه ذلك، فافترض دولتين هما: إنجلترا والبرتغال، ينتجان سلعتين هما القماش والقمح، وثمن هذين السلعتين قبل قيام التجارة بينهما كان[2]:

جدول رقم 01 نظرية التكاليف المطلقة

الدولة	المنتوج	
	القمح	القماش
إنجلترا	04 دولار للوحدة	03 دولار للوحدة
البرتغال	02 دولار للوحدة	06 دولار للوحدة

ويبدوا من المثال أن ثمن القماش في إنجلترا أقل منه في البرتغال، الأمر الذي يؤدي إلى قيام منتجي القماش في إنجلترا إلى تصديره إلى البرتغال، وارتفاع ثمن القمح عنه في البرتغال، يحمل منتجي القمح على تصديره، وسوف تكون نتيجة ذلك اتساع سوق القماش أمام المنتجين الإنجليز، وسوق القمح أمام المنتجين البرتغاليين.

وذلك بإضافة سوق البرتغال للأولى وسوق إنجلترا للثانية، وهكذا يزداد مدى تقسيم العمل في صناعة القماش في إنجلترا وفي صناعة القماش في البرتغال، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية للعمل في الدولتين،

[1] جمال الدين عويسات: العلاقات الاقتصادية الدولية للتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص36، 38.

[2] المرجع نفسه، ص39.

وبالتالي إلى زيادة الناتج الكلي بهما، وبهذا يمكن لكل دولة أن تحصل على حاجتها من السلعة من أكفأ المصادر الإنتاجية وأرخصها.

ولكن إذا كان لدولة ما ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين والدولة الأخرى ليس لها أي ميزة مطلقة في إحداهما، فهل ستظل التجارة الدولية ممكنة بين الدولتين؟.

وهل ستتحقق مكاسب متبادلة للدولتين من قيام التجارة الدولية؟.

إن نظرية الميزة المطلقة لـ"آدم سميث" لم توضح ذلك وتفسره، في حين جاءت بعد ذلك نظرية المزايا النسبية لـ"ريكاردو" لتوضح ذلك[1].

2) نظرية التكاليف النسبية "ريكاردو دافيد"

عارض العالم الاقتصادي "ريكاردو دافيد" في القرن التاسع عشر في كتابه الاقتصاد السياسي والضريبة، ما وصل إليه آدم سميث في التجارة الخارجية وأوضح أنه ستوجد فائدة لكل من الدولتين في التجارة الخارجية، حتى ولو كانت لإحدى الدولتين ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج سلعتين، وذلك إذا ما كانت الميزة أكبر في إحدى السلعتين منها في سلعة واحدة، وهكذا فإن التخصص الدولي وقيام التجارة بين الدول لا يتوقف عليه مقارنة الميزة المطلقة لمختلف الدول في إنتاج السلعة الواحدة، وإنما هي مقارنة الميزة النسبية لمختلف الدول في إنتاج السلعتين.

حيث اعتمد في نظريته المتعلقة بالتجارة الخارجية على نفس الأسس أو الفرضيات التي بنى عليها نظريته في القيمة، فقيمة أي سلعة في رأيه تتوقف على ما بذل في إنتاجها من عمل، على أساس أن هناك علاقة تربط قيمة سلعتهم وتكاليف إنتاجها، وهو في هذا يفترض أنه لا يوجد إلا عنصر واحد من عناصر الإنتاج وهو العمل.

وأن قيمة السلع تتناسب مع ما بذل فيها من عمل، وحيث أنه إذا كانت الوحدة من سلعة معينة يلزم لإنتاجها مستوى 60 يوم عمل، وكانت الوحدة من سلعة أخرى تحتاج أكثر من 60 يوما لإنتاجها، فإن قيمة السلعة الثانية أعلى من قيمة السلعة الأولى.

حيث كل من العالمين الاقتصاديين "آدم سميث" و"ريكاردو دافيد" توافقا على أن قاعدة النفقات المطلقة تعطي ميزة مطلقة فيما يختص بإنتاج سلعة معينة، ولكن يحدد ذلك القاعدة بالنسبة للتجارة الداخلية، أما في التجارة فإن قاعدة النفقات المطلقة لا تفسر كيفية قيام التجارة بين الدول المختلفة، وهنا يبدأ تحليل "ريكاردو" في النفقات النسبية[2].

ولشرح قانون النفقات النسبية نأخذ في المثال الآتي:

أخذ بلدين هما إنجلترا والبرتغال وافتراض أن باستطاعة كل منهما إنتاج سلعتين هما المنسوجات والقمح.

---

[1] سيد محمد أحمد السريتي: التجارة الخارجية، الدار الجامعية الإسكندرية 2009، ص23.

[2] د. طالب محمد عوض: التجارة الدولية نظريات وسياسات، د د، ط1، 1995،ص45.

جدول رقم: 02 بيان التكلفة النسبية[1]

الدولة	السلعة		المجموع
	وحدة المنسوجات	وحدة القمح	
إنجلترا	100 ساعة عمل	120 ساعة عمل	220 ساعة عمل
البرتغال	90 ساعة عمل	80 ساعة عمل	170 ساعة عمل

- لإنتاج وحدة واحدة من القمح يكلف 120 ساعة عمل في إنجلترا.
- لإنتاج وحدة واحدة من المنسوجات يكلف 100 ساعة عمل في إنجلترا.
- أما في البرتغال لإنتاج وحدة واحدة من القمح يكلف 80 ساعة عمل ولإنتاج وحدة واحدة من المنسوجات يكلف 90 ساعة عمل.

بالنظر إلى الجدول يتبين أن تكاليف إنتاج المنسوجات والقمح في البرتغال أقل من إنجلترا، وحسب الميزة المطلقة للعالم الاقتصادي آدم سميث فإنه لا يمكن أن يقوم بتبادل بين البلدين، أو أن البرتغال تحتكر إنتاج السلعتين، من أجل هذا عليها أن تنتج وحدتين من المنسوجات؛ ووحدتين من القمح، ما يكلفها 340 ساعة عمل.

وبما أن الاقتصاد يعمل في مستوى التشغيل الكامل يصبح هذا غير ممكن حسب ريكاردو لأنه يتطلب تحول رأس المال والعمل الإنجليزي إلى البرتغال، وهذا مناقض للفرضية الثانية، لهذا يقول ريكاردو أن التبادل لفائدة البلدين بشرط وجود اختلاف بين معدل التبادل الداخلي للسلع.

في البرتغال:

1 وحدة من القمح تستبدل مقابل 90/80 = 0.88 وحدة من المنسوجات

في الإنجليز:

1 وحدة من القمح تستبدل مقابل 100/120 = 1.2 وحدة من المنسوجات.

حسب المثال السابق: ليس من مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج المنسوجات رغم أنها تنتجها بتكلفة مطلقة أقل تكلفة من إنتاجها في إنجلترا، لأن التكلفة النسبية لها أكبر من التكلفة النسبية للقمح، فالعبرة إذن بالتكلفة النسبية وليست بالتكلفة المطلقة.

في حالة التبادل ينتج البرتغال وحدتين من القمح، ويستبدل وحدة منه، والتي كلفته 80 ساعة عمل، مقابل وحدة من المنسوجات التي تحتاج منه 90 ساعة عمل، حيث يوفر بلد البرتغال لـ 10 ساعات عمل، أما البلد إنجلترا فسوف تنتج وحدتين من المنسوجات، وتقوم باستبدال وحدة من المنسوجات المكلفة لـ 100 ساعة عمل مقابل وحدة من القمح المكلفة ≥ 120 ساعة عمل، حيث توفر 20 ساعة عمل.

حالة استثنائية من قانون التكاليف النسبية[1]:

[1] دومنيك سالفاتور: الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، ص22.

يوجد حالة استثنائية من قانون التكاليف النسبية، حيث لا يمكن قيام مقارنة بين دولتين إلا إذا كانت درجة التخلف المطلق للدولة المتأخرة في مجال إنتاج السلعتين متماثلة، حيث يوجد ميزة نسبية للدولة في مجال أي من السلعتين.

3) نظرية القيم المتداولة "جون ستيوارت ميل"

حلل "جون ستيوارت ميل" ما عجز عنه ريكاردو في تحديد معدلات التبادل الدولي، والكيفية التي حدد بها المعدلات التي يتم تبادل السلع والكيفية التي تتوزع بها فوائد التقييم الدولي للعمل بين الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج سلعة معينة، وتتخصص فيها، وتبادلها بسلع أخرى لا تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، وأورد نظريته في القيم الدولية من خلال كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي، حيث بدأ "جون ستيوارت ميل" بافتراض دولتين ينتجان المنسوجات والقمح لإنتاج 10 وحدات من القمح يكلف إنجلترا قدرا من العمل مثلما يكلفها إنتاج 15 وحدة من المنسوجات، وفي البرتغال لإنتاج 10 وحدات قمح يكلفها قدرا من العمل مثلما يكلفها إنتاج 20 وحدة من المنسوجات، كما يوضح الجدول أدناه.

جدول رقم: 03 نظرية القيم المتداولة[2]

الدولة	السلعة	
	القمح	المنسوجات
إنجلترا	10 وحدات	15 وحدة
البرتغال	10 وحدات	20 وحدة

نلاحظ من خلال هذا المثال في التجارة الخارجية أنه يعطينا تنبؤات منسجمة مع العلم الواقعي فالتجارة بين الدول المتقدمة والمتشابهة اقتصاديا كالدول الصناعية، تتركز في تجارة الأنواع المصنعة، في حين التجارة بين الدول المختلفة اقتصاديا كالتجارة بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث، تتركز في تجارة الصناعات المختلفة، تصدر من خلالها الدول المتقدمة السلع المصنعة مقابل استيرادها للمواد الخام.

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية ووفرة عوامل الإنتاج

توضح النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية أن التبادل الدولي يقوم عندما تختلف النفقات النسبية للإنتاج في البلاد المختلفة سواء تمثلت في نفقات العمل وحده، أو عناصر الإنتاج مجتمعة، لكن هذه النظرية لا توضح أسباب اختلافات النفقات النسبية بين هذه البلاد، أي أن النظرية التقليدية تحدد لنا متى تقوم التجارة الدولية، ولكنها لا تفسر لنا لماذا تقوم التجارة الدولية، فهي إذن تصف حالة مشاهدة ولا تفسرها.

[1] عبد الرحمان يسري: النظرية الاقتصادية الكلية مدخل حديث، مصر، دار شباب الجامعة، 2001، ص42.

[2] جمال الدين عويسات: المرجع السابق، ص27.

لقد قامت النظرية السويدية بتقديم هذا التفسير بواسطة الكابتنين الشهرين "هكشر" و"بريل أولين". حيث تقوم التجارة الخارجية بين الدول حسب النظرية الكلاسيكية لسبب في اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع، ولكنها لم تفسر لماذا تختلف النفقات النسبية من دولة إلى أخرى.

وباعتبار أن النظرية الكلاسيكية تقوم على أساس العمل لنفقة السلعة، وأن التبادل الدولي يتم على أساس المقايضة، فقد قام "هيشكر" بتحليل الفرضيات التي تقوم على النظرية الكلاسيكية.

وكما رفض "أولين" الفرضيات التي قامت عليها النظرية وهي اعتبار العمل أساس لقيمة السلعة، وأنه يجب تطبيق أسعار عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيمة.

ثالثا: النظرية الحديثة

إن ظهور النظريات الحديثة راجع إلى الضعف الذي عرفته النظريات السابقة في تفسير خصوصيات التبادل الدولي الحالي، ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى أهم نظرية من النظريات الحديثة والتي تناولت هذه الخصوصيات، ومن خلاله نبين مفهوم نظرية تشابه الأذواق، ونظرية ليونتياف.

1) نظرية تشابه الأذواق

في تفسيره لقيام التجارة الخارجية حيث يفسر "ليندر" بين نوعين من السلع: المنتجات الأقلية والسلع الصناعية، بالنسبة للمنتجات الأولية يرى "ليندر" أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية، وأن الميزة النسبية تتحدد بنسب عناصر الإنتاج، وهو في هذه الحالة يقدم نفس تفسير هكشر أولين حيث أنه وحسب ليندر عندما تكثر عوامل إنتاج المنتجات الأولية المتمثلة في الموارد الطبيعية يؤدي ذلك إلى انخفاض أثمانها، وبالتالي تنخفض تكلفة هذه المنتجات، وفي حالة العكس أي عندما تقل عوامل الإنتاج فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وبالتالي ترتفع تكلفة هذه المنتجات، وحسب ليندر في انخفاض تكلفة المنتجات الأولية فإنه سيتم تصديرها، وفي حالة ارتفاع تكلفة الإنتاج فسوف يتم استيراد تلك المنتجات الأولية[1].

أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية، أو المنتجات النهائية، فيرى "ليندر" أن الجزء الأكبر من التجارة يكون موضوعه هذه السلع، حيث تكون نماذج الطلب هي المسؤولة عن اتجاه وحجم التجارة، فاختراع منتجات جديدة وتقديمها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأسواق المحلية، ولهذا فإن العامل الأساسي في إنتاج السلعة ليس نفقة إنتاجها، ولكن السوق الذي يتم تداولها فيه، فوجود أسواق واسعة من أهم سمات المراحل الأولى لنمو المنتج، ومنه فالمبدأ الأساسي في النظرية هو أن وجود طلب محلي على السلع يعتبر شرطا ضروريا من أجل تصديرها.

وبما أن الاختراعات تظهر استجابة لحاجة الأسواق المحلية فإن المستهلكين في الدول الأخرى ذات المستوى المتمثل في التطور الاقتصادي الذين لهم نفس الحاجات سرعان ما يكتشفون المنتج الجديد وهذا

[1] عادل أحمد حشيش، ومجدي محمود شهاب: دراسات سابقة عن التجارة الخارجية والنظريات المفسرة، ص130

يعني حسب ليندر أن التجارة تنشأ بين دول تتماثل في دخولها وهياكل أسواقها واحتياجاتها، حيث أن نسبة كبيرة من التجارة الدولية تتم بين الدول المتقدمة أو الدول الصناعية[1].

وأوضح أولين أن التجارة الخارجية لا تقوم على التفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج، وإنما على التفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج، وبالتالي في أسعار السلع المنتجة، وترجع أهمية وفرة عوامل الإنتاج في تطبيق نظرية الثمن والتوازن التي تستخدم في نظرية العرض والطلب على نظرية التجارة الخارجية.

وينظر أولين أن سبب قيام التجارة الخارجية بين الدول يرجع إلى الاختلاف في أسعار السلع المنتجة، والذي يرجع إلى ظروف كل دولة من حيث وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج، وينعكس هذا كله في اختلاف أثمان السلع المنتجة، وهكذا نجد تخصص في إنتاج سلعة معينة لأنها تتميز بميزة معينة في إنتاجها، وأن هذه الميزة ترجع لاختلاف أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها، وأيضا تقوم التجارة الخارجية لاختلاف النفقات النسبية، ثم يزداد الطلب على منتجات كل دولة، وتستفيد من مزايا الحجم الكبير، وهكذا تتضافر وفرة عوامل الإنتاج والحجم الكبير.

2) نظرية ليونتياف

اعتمد العالم الاقتصادي "ليونتياف" على اختبار النظرية الحديثة للتجارة الخارجية لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل على صادرات وواردات الولايات المتحدة على أساس أنها تتمتع بوفرة رأس المال وندرة في عنصر العمل، كما استخدم "ليونتياف" في هذا الاختبار أسلوب تحليل المنتج، وذلك لحساب رأس المال والعمل اللازم للإنتاج، في عدد من الصناعات الأمريكية. ووصل إلى نتيجة أن التجارة تقوم على أساس تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال.

ومن خلال هذه النتيجة فإن الولايات المتحدة لديها وفرة العمل بالنسبة لرأس المال، لأن العامل الأمريكي يحيط به التجربة، الخبرة، والتنظيم، وأن عنصر العمل هو المتوفر في الولايات المتحدة بالنسبة لعنصر رأس المال، إذن فعلى أمريكا أن تصدر سلعا ذات كثافة عالية في عنصر العمل بالنسبة لرأس المال. وتستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية لعنصر العمل[2].

رابعا: الفجوة التكنولوجية

وضح "بوسنر" أن التجديد يمكن أن يخلق ميزة نسبية جديدة لدولة ما، وأن هذه الأخيرة يمكنها أن تستفيد من هذه الميزة طالما أن التبادل الدولي لا يلغيها عن طريق انتشار المعلومات الخاصة بهذا التجديد دوليا، وبما أن التجديد ناتج عن التطور التكنولوجي، فهذا يعني أن من يستفيد منه هي الدول المتقدمة، ما يكسبها ميزة تنافسية في السلع أو المنتجات التي تتأثر بالتطوير على حساب الدول النامية، حيث أن

[1] زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص34، 35.

[2] بوكونة نورة: تمويل التجارة الخارجية بالجزائر ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة 2012 ص26، 27.

الدول المتقدمة تتبع طرق إنتاجية متطورة، الشيء الذي يمكنها من تخفيض تكاليف الإنتاج، وبالتالي أسعار منتجاتها مما يكسبها ميزة تنافسية[1].

واعتمد تحليل الفجوة التكنولوجية على:

أ- فجوة الطلب:

وهي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد وبداية أنتاجه في الدول المقلدة، وخلالها تحتكر الدول المتقدمة إنتاج المنتج وتصديره.

ب- فجوة التقليد:

وهي الفترة التي تفصل بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمة وظهوره في الدول النامية، حيث تشارك الدول النامية في الإنتاج[2].

وحسب هذا التحليل، فإن حصول أو تمتع الدول المتقدمة بالميزة التكنولوجية هو شيء مؤقت أي أن هذه الميزة النسبية تزول عندما تحصل الدول النامية على طرق إنتاج أو تقليد المنتج.

1) نموذج دورة حياة المنتج

ظهر هذا النموذج في كتابات كل من "فدرنون" عام 1961 و"هيرتش" عام 1967، حيث تم توضيح الديناميكية التي تقوم عليها هذه النماذج من أجل تحليل التجارة الخارجية لتغيراتها عبر الزمن، بالاستناد إلى التطور التكنولوجي في إنتاج السلع، والذي يختلف بطريقة منظمة عبر الزمن، وهذا الاختلاف يتصل بخصائص دورة المنتج المتاحة، والذي يحدد الميزة التنافسية[3].

2) مرحلة المنتج الجديد

يتمثل فيها العمل الماهر على مستوى النسبية المرتفعة من مدخلات هذه المرحلة، وبالذات المهارات العلمية.

أ- مرحلة النمو:

وذلك أن إنتاج المنتج ينمو بسرعة، وتحتل المدخلات الرأسمالية النسبة العالية من المدخلات، حيث تتميز هذه المرحلة بالكثافة الرأسمالية مع بقاء المهارات وبالذات العمالة المدربة، والتي تلعب دورا هاما.

ب- مرحلة النضج:

حيث يكون المنتج في هذه الحالة نمطيا، ويتمتع بصفة الثبات والاستمرار.

وحسب نموذج دوره المنتج فإن الدول الأكثر تقدما والتي تملك عمالة ماهرة جدا سوف تتمتع بميزة نسبية خلال مراحل الإنتاج الأولى، للمنتج الجديد، ثم بعذ ذلك تملك الدول الأقل تقدما ميزة نسبية أيضا عند دخول المنتج مرحلة النمو في المرحلة الأخيرة للمنتج، تنتشر النسبية في إنتاجه بين الدول.

---

[1] يونس محمود، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص84.

[2] فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004، ص87.

[3] نفس المرجع، ص82.

وحيث تطرقنا في المطلب السابق إلى مجموعة من النظريات المفسرة للتجارة الخارجية والتي من أهمها: النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية والنظرية الحديثة، وكما تطرقنا في المبحث الاول إلى عدة عناصر تتمثل في مفاهيم عامة للتجارة الخارجية وأهميتها.

المطلب الثاني: سياسات التجارة الخارجية.

أصبحت التجارة الخارجية تلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي ككل، من خلال تأثيرها على مستوى الإنتاج والعمل على توفير الدافع على مواصلة وتطويره، ومن ثم العمل على إيجاد منافذ لتصريف منتجاته عبر الأسواق الأجنبية، حتى يتمكن من تحقيق التمويل الذاتي للواردات عن طريق الصادرات، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات للدولة بصورة عامة، إلا أن ذلك لا يأتي إلا بالعمل على تنظيم التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني باستخدام أداة هامة تتمثل في السياسة التجارية التي تستخدم في تأثيرها على الجوانب الاقتصادية المختلفة التي تحدد في ظل مذهبي الحرية والتقييد.

الفرع الأول: ماهية السياسات التجارية.

تعتبر السياسات التجارية من بين أهم المحاور التي تهتم بها الدولة، إلى جانب السياسات الاقتصادية الأخرى، وذلك لما لها من آثار متعددة على مسار وتنظيم التجارة الخارجية، وهذا ما جعلنا إعطاء دراسة نظرية على هذه السياسات.

اولا: مفهوم السياسة التجارية.

ومن التعاريف المتداولة لمفهوم السياسة التجارية نجد:

- ✓ يقصد بالسياسة التجارية مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف وتتعدد وسائل تلك السياسة والتي هي جزء من السياسة الاقتصادية بصفة عامة، تبعا للنظام الاقتصادي السائد، فيمكن التمييز بين الوسائل السعرية والوسائل الكمية والوسائل التنظيمية، وتلك الوسائل تميز في الواقع الدول التي تأخذ بنظام اقتصاديات السوق.[1]
- ✓ السياسة التجارية هي عبارة عن مجموعة الأساليب والإجراءات التي تضعها الدولة في مجال علاقاتها الاقتصادية الدولية لتحقيق أغراض وأهداف عديدة تختلف من دولة لأخرى ولكنها تدور حول علاج الخلل في الميزان التجاري أو المدفوعات، ورفع معدلات النمو الاقتصادي واستقرار قيمة عملتها الوطنية.[2]

[1] زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص296.

[2] عبدة مسعد رئيف محمد: مقدمة في التجارة الخارجية، دراسة أوضاع الاقتصاد المصري، دار الثقافة العربية، 2007، ص141.

- ✓ وكما يقصد بالسياسة التجارية لحكومة بلد ما، تلك الإجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها هذه الحكومة بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل واتجاهه.[1]
- ✓ و تعرف السياسة التجارية على أنها مجموعة من القواعد والأدوات و الأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد وكذا تحقيق تنمية اقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة.[2]
- ✓ السياسة التجارية هي السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية، ويقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة، ويترتب على ذلك أن السياسة التجارية هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقا لأهداف معينة، فالإجراءات المتعلقة بضبط الواردات والصادرات مثل الحصص والرسوم الجمركية والإعانات تعتبر جزءا من السياسة التجارية، ولذلك سوف نعني بالسياسة التجارية في سياق هذا الباب بأنها كل الإجراءات المراد التحكم بها في قرارات الأفراد والهيئات و بما يتعلق باستيراد وتصدير السلع.[3]

ثانيا: أهداف السياسة التجارية.

هناك أهداف متعددة للسياسة التجارية، ولعل أكثر الأهداف انتشارا هي تحقيق موارد للخزانة العامة، وتحقيق توازن ميزان المدفوعات وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، وحماية الاقتصاد القومي من خطر الإغراق، وإعادة الدخل القومي وحماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية بالإضافة إلى أهداف إستراتيجية، ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى ثلاث مجموعات رئيسية اقتصادية اجتماعية واستراتيجية.

الأهداف الاقتصادية: وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:[4]

- تحقيق موارد للخزانة العامة: قد يكون الحصول على موارد الخزانة العامة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية، وفي الكثير من الحالات يعتبر الحصول على الموارد المالية بهذه الطريقة أكثر فعالية وأكثر قبولا من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزانة العامة، فعادة ما يتم

[1] يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، مرجع سابق، ص70.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)،الجزء الثاني، القاهرة، 2003، ص124.

[3] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص229.

[4] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص235.

الحصول على الموارد المالية للخزانة عند مرور السلع عبر الحدود، وبذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل.

- تحقيق توازن ميزان المدفوعات: تختلف إجراءات استعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات باختلاف نوع الاختلال في هذا الميزان، ورغم عدم الرغبة في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات إلا أن حالة العجز هي الحالة التي تسبب الكثير من القلق والاهتمام، وتتحصل إجراءات التوازن في هذه الحالة في التقليل من الطلب على الصرف الأجنبي وزيادة المعروض منه، ولابد أن يتم اختيار الإجراءات التي تكفل تحقيق هذا الهدف مع عدم الإخلال بأهداف أخرى للاقتصاد القومي وقد يقتضي هذا مثلا تقليل الطلب على الواردات غير الضرورية بوسائل عديدة مع عدم المساس بالواردات من السلع الضرورية.
- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية: قد تستهدف السياسة الاقتصادية في ظل ظروف معينة، حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، ولذلك يعتبر هذا أيضا أحد أهداف السياسة التجارية والمقصود هنا عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا على الإنتاج المحلي في بعض الفروع، وتظهر ضرورة الحماية في هذا المجال متى كانت النفقة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج، ومتى تبين لأسباب مختلفة أن الحفاظ على الإنتاج المحلي أمر جوهري.
- حماية الاقتصاد القومي من خطر الإغراق: ويقصد بالإغراق البيع بسعر يقل عن التكاليف الإنتاجية في الأسواق الخارجية، على أن تعرض الخسارة بالبيع بثمن مرتفع في السوق المحلية، وطالما أن الإغراق نوع من التمييز السعري بين السوق المحلية والسوق الخارجية، ولابد أن يكون هناك فارق كبير في المرونة السعرية للطلب على السلعة محل الإغراق في السوقين، والإغراق بهذا المعنى هو أحد أسلحة الحرب الاقتصادية، إذ يعتبر وسيلة غير مباشرة لكسب السوق الخارجية على حساب المنتجين المحليين في هذه السوق وعلى حساب المنتجين الخارجيين الذين يصدرون إليه، ولذلك فإن الدولة التي تستشعر أية بادرة للإغراق تسارع باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية اقتصادها القومي ، فتتدخل بغرض الرسوم الجمركية وأحيانا بمنع الاستيراد.
- حماية الصناعات الناشئة: تعتبر حجة حماية الصناعات الناشئة من أقوى الحجج لتدخل الدولة في طريق حرية التجارة، ولا شك أن منطق حماية الصناعات الناشئة منطق مقبول وخصوصا في الدول النامية فبعض هذه الدول تتوفر على إمكانات كبيرة في مجال إنتاجي معين، ولكن إذا أنشئت هذه الصناعات وتركت دون حماية لتنافس مثيلاتها في الدول الأخرى المتقدمة فلا شك أن انقضائها مؤكد.

الأهداف الاجتماعية والاستراتيجية: وتتمثل الأهداف الاجتماعية في الاتي:[1]

[1] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص-ص: 237-238.

- حماية مصالح فئات اجتماعية معينة: كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلع معينة، وهنا تتغلب مصالح هذه الفئات طبقا لآلية معينة تجد أصلها في هيكل توزيع القوة السياسية في المجتمع إلى مصالح المجتمع في مجموعة.
- إعادة توزيع الدخل القومي: قد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات المختلفة ومن بين ما تلجأ إليه السياسة التجارية لتحقيق هذا الهدف، وعادة ما تستخدم أكثر من أداة من أدوات السياسة التجارية في هذا السبيل، ففرض الرسوم الجمركية أو تطبيق نظام الحصص على واردات معينة مع ثبات العوامل الأخرى، يقلل من الدخل الحقيقي لمستهلكي هذه السلع، ويزيد الدخل الحقيقي لمنتجيها في الداخل، ونادرا ما يعلن إعادة توزيع الدخل القومي لهدف من أهداف السياسة التجارية، ولكن تضافر هذه السياسة مع غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى، تعتبر من السياسات الحيوية لتحقيق هذا الهدف.
- الأهداف الاستراتيجية: ويقصد بالأهداف الاستراتيجية للسياسة التجارية كل ما يتعلق بأمن المجتمع، سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري، فقد يتطلب أمن المجتمع والاعتبارات الاستراتيجية توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة، في هذه الحالة قد يوكل إلى السياسة التجارية أمر تحقيق ذلك بفرض الرسوم الجمركية أو نظام الحصص أو بمنع الاستيراد كلية، ونفس الشيء ينطبق على الإنتاج الحربي والمجالات الأخرى.

ثالثا: التجارة الخارجية بين الحرية والتقييد.

لقد أدت التفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية إلى وجود مذهبين في التجارة الخارجية أحدهما يرى ضرورة تركها حرة دون قيود لأن هذا يؤدي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية للعالم بأكمله، ويرى فريق آخر ضرورة حمايتها من بعض المؤثرات الخارجية لأن هذا يكون في بعض الحالات من الأمور الحيوية التي تفتضيها السياسة العليا، أو يكون ضرورة مؤقتة على أن تعود الدولة بعد ذلك إلى سياسة التحرير.

1. المذهب الحمائي.

ترجع فكرة الحماية إلى المذهب التجاري الذي ساد ما بين نهاية القرن الرابع عشر إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والذي كان منتشرا خاصة في كل من إنجلترا وفرنسا وإسبانيا وغيرها، ومن أبرز كتاب هذا المذهب الكاتب الإنجليزي توماس مان، الذي عالج فيه مجموعة من القضايا التي تتعلق بالحماية التجارية، حيث قدم فيه مجموعة من المقترحات التي من شأنها أن تعمل على تحقيق الفائض في الميزان التجاري والتي يذكر من بينها:[1]

[1] يوسف مسعداوي ،مرجع سابق، ص73.

- العمل على تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات.
- عدم المغالاة في استهلاك السلع المستورة.
- عدم التوسع في الاستهلاك لإيجاد فائض للتصدير.
- استيراد المواد الأولية بقصد التصنيع وإعادة التصدير.
- السماح بخروج النقود فقط عند الضرورة ...الخ.

وفي هذا الإطار يمكن تعريف سياسة حماية التجارة الدولية بأنها عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تضع قيودا مباشرة، كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.[1]

ينادي أنصار الحماية بضرورة تدخل الدولة في تسيير المبادلات الدولية التجارية، بحيث لا تترك الدولة تجارتها الخارجية حرة من كل قيد، وإنما ينبغي تقييدها بوسائل الحماية المختلفة، رعاية لمصالحها وأهدافها الوطنية، ويمكن تلخيص حجج المنادين بالحماية في النقاط التالية:

- ضرورة مساعدة الصناعات الوطنية وحمايتها.
- الحماية ضرورة لأنها تمكن الدولة من إنتاج بعض السلع التي يتعذر الحصول عليها في فترات الحروب وانقطاع وسائل التبادل الخارجي.
- تؤدي الحماية إلى توسيع الصناعة المحلية وزيادة توظيف العمال فيها.
- يقول أنصار الحماية أن التعريفة الجمركية ضرورية لتعويض المنتج المحلي عن الفروق بين نفقات الإنتاج في الداخل والخارج، فإذا كانت نفقات الإنتاج لمنتج معين في الجزائر مرتفعة عنها في فرنسا فيتعين على الدولة الجزائرية أن تفرض تعريفة جمركية لحماية المنتوج المحلي.

وبالإضافة إلى كل تلك الحجج العامة، توجد حججا اقتصادية تستند إلى تحليل اقتصادي وهي:

- الحماية من الإغراق وحماية الصناعات الناشئة.
- الحماية بغرض الحصول على الموارد المالية
- الحماية لمواجهة العجز في الميزان التجاري.

إلا أنه وجهت انتقادات إلى تلك الحجج، ومن أهمها:

- إن الحجة التي مفادها أن الحد من الواردات سيتولد عنه زيادة في صادرات الدولة محل الدراسة، تبقى حجة واهية لان تخفيض وارداتها من الدول الأخرى معناه إفقار هذه الدول وهذا ما سيدفعها إلى الدفاع عن نفسها نفس الوسيلة، وهذا ما سيؤدي إلى الأضرار بقطاع التصدير محل الدراسة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوروجواي لسياتل و حتى الدوحة، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003، ص131.

- إن سياسة الإحلال محل الواردات لمعالجة البطالة تبقى مكلفة للغاية بالنظر إلى أن هذه الصناعات لا تتمتع فيها الدول أصلا بميزة نسبية مما يجعلها تنتج هذه السلع بأسعار أكبر من أسعار الاستيراد.

2. المذهب الحر.

تحتل التجارة الخارجية مكانة هامة في اقتصاد السوق و ذلك من خلال الدور المزدوج الذي تقوم به، فهي تعمل على عرض الفائض من الإنتاج الوطني، وبالطلب عليه من الأسواق الأجنبية تحصل الدولة على موارد من الصرف الأجنبي من جهة ومن ثم تستطيع تمويل تلبية حاجات الاستهلاك النهائي للأفراد والمؤسسات من السلع والخدمات وعوامل الإنتاج، والحصول عليها من الأسواق الأجنبية من جهة ثانية.

لقد دافع الفيزيوقراط على حرية التجارة الخارجية وأكدوا على عدم تدخل الحكومات في الشؤون الاقتصادية، حيث أن المنافسة الحرة من شانها تحقيق السعر العادل الذي يحقق ربحا للبائعين وفي نفس الوقت يعتبر مقبولا من وجهة نظر المستهلك.

ويمكن القول أن ظهور مبدأ الدفاع عن حرية التجارة الخارجية يرجع إلى المذهب الطبيعي الذي ظهر بفرنسا بقيادة فرانسوا كيني (1694-1774) ويقوم هذا المذهب على أساس عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، لكون مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض ولا مع مصلحة الجماعة ، واعتبر أن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما أسماه الطبيعيون بالثمن العادل.[1]

ويستدل أنصار الحرية عن سياسة التحرير من خلال الحجج التالية:[2]

- تتيح التجارة الحرة للدولة التمتع بمزايا التخصص والتقسيم العالمي للعمل، فإذا كان هناك حرية في التبادل فإن السوق تصبح واسعة وشاملة لأسواق عدد كبير من الدول.
- تؤدي الحرية إلى تنافس الدول في إنتاج السلع، وهذا بدوره يعمل على زيادة تشجيع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج، الأمر الذي يضمن جودة المنتجات وانخفاض أسعارها.
- تقوم التجارة الدولية نتيجة اختلاف التكاليف النسبية، ويرجع ذلك إلى عوامل الإنتاج التي توجد في الدول المختلفة بنسب متباينة.
- يصعب في ظل حرية التجارة الخارجية انتشار المؤسسات والهيئات الاحتكارية .
- تؤدي الرسوم الجمركية إلى نقص ملموس في التجارة الدولية، فالتقليل من الواردات يؤدي بدوره إلى نقص الصادرات.

[1] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص76.

[2] عبد الرشيد بن ديب، تنظيم و تطور التجارة الخارجية، حالة الجزائر، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص118.

– تحتاج سياسة الحماية إلى تشريعات عديدة وكثيرة ما يترتب عليها آثار ونتائج اقتصادية متعددة.

الفرع الثاني: أدوات السياسة التجارية.

تتمثل أدوات السياسة التجارية في كل الوسائل التي يمكن بها التأثير على التجارة الخارجية للبلد، سواء بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، وأهم أدوات السياسة التجارية هي:[1]

- نظام المنع أو الحظر.
- نظام الرسوم الجمركية.
- نظام حصص الاستيراد.
- نظام تشجيع الصادرات.
- نظام التقييم الجمركي

اولا: نظام المنع أو الحظر.

المقصود بالحظر أو المنع هو أن الدولة تحظر التعامل التجاري مع الخارج، ومن هنا يتبين أن الحظر قد يقع على الواردات فقط أو على الصادرات فقط أو عليهما الاثنين معا، وعندئذ قد يكون الحظر على جميع السلع وعلى جميع البلاد، وقد يكون جزئيا على بعض السلع أو على بعض البلاد، وفي جميع هذه الحالات لا يعتبر الحظر نظاما للحماية بقدر ما يعتبر نظاما لإلغاء التبادل الدولي و لهذا فهو يعتبر خطرا على التجارة الدولية وينقسم الحظر إلى نوعين و هما:[2]

– الحظر الكلي: وهو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج، ويعرف الحظر الكلي بإسم سياسة الاكتفاء الذاتي، أي أن الدولة المعنية تحاول أن تعيش بما لديها من موارد إنتاجية وتعزل نفسها عن بقية دول العالم، وهدفها من وراء ذلك ما تسميه الاستقلال الاقتصادي عن العالم.

وتعتبر سياسة الاكتفاء الذاتي في الواقع هي محاولة لإلغاء التبادل الدولي، ويجب أن نقرر أنها سياسة فاشلة عملا، وأن الدول التي حاولت تطبيقها لم تنجح، وكما يجب أن نقرر أن هذه السياسة خاطئة من الناحية النظرية، فهي سياسة تحاول التغلب بالقوة على حقيقة مسلمة وهي التفاوت الموجود بين الدول، وكما تحاول أن تفرض على الدول أن تشبع حاجاتها بنفسها.

الحظر الجزئي: ويعني أن الدولة تمنع التبادل التجاري بالنسبة لبعض الدول أو بعض السلع، وكثيرا ما تتبع هذه السياسة في أوقات الحروب، إذ نجد الدول تمنع التعامل مع رعايا الدول المعادية، وكما تحظر تصدير سلع تعتبر سلعا أساسية لاقتصاد الحرب، وقد تفرض الدولة حصار على بلد من البلدان، فتحظر الاستيراد منه والتصدير إليه، وفيما عدا الحروب نصادف الحظر الجزئي عادة في حالتين وهما حالة

[1] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص127.

[2] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص ص: 243-244.

الحظر لأسباب صحية والحظر لأسباب مالية، فعند انتشار الأوبئة في بلد من البلدان تقرر البلاد الأخرى منع الاستيراد والتصدير إليه، وقد تحتكر الدولة استيراد سلعة من السلع، ثم تحظر استيرادها وعندئذ يكون سبب الحظر ماليا.[1]

ثانيا: نظام الرسوم الجمركية.

الرسم الجمركي هو ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها، سواء كانت صادرات أو واردات، فالرسم الجمركي ضريبة على انتقال السلع السلع من الدولة إلى الخارج أو العكس، وينقسم الرسم إلى رسم على الصادرات ورسم على الواردات.[2]

فالرسم على الصادرات يتمثل في رغبة الدولة التي تقرضه إما في توفير السلعة في الداخل حتى توفر حاجة الاستهلاك المحلي، وإما في الحصول على مورد مالي، والرسوم على الصادرات رسوم نادرة، وغالبا تكون في البلاد المنتجة والمصدرة الأولية باعتبار أن عبئها يقع على الخارج، وإنما الغالب أن تفرض الرسوم على الواردات، وهي أكثر نظم التجارة الخارجية إتباعا، وأهم وسيلة تتخذ لحماية الصناعة والمنتجات المحلية وموازنة الميزان التجاري.[3]

وإذا كانت الرسوم الجمركية تفرض على الواردات كأداة أساسية لتقييد التجارة الخارجية، فإنها قد تفرض مع ذلك على الصادرات،خاصة في البلدان الآخذة في النمو بقصد تحقيق الأهداف التالية:[4]

- توفير السلع الغذائية الأساسية، ومنع تسربها للأسواق الخارجية أو بقصد مكافحة التضخم.
- حماية الصناعات الوطنية وضمان استمرارها، وذلك بتوفير المواد الأولية اللازمة لها وبالتالي الرسوم الجمركية تمثل أداة حمائية.
- الحصول على مورد مالي يسهم في احتياجات الميزانية العامة للدولة وعلى هذا الأساس كان الهدف من إنشاء الحقوق الجمركية هو هدف جبائي.
- الحقوق الجمركية أداة لتعديل الميزان التجاري.

و توجد طرق أخرى تحدد بها الرسوم الجمركية على السلع وهي:

الرسم النوعي: وهو رسم استيرادي Import Duty الذي يعين ضريبة نقدية ثابتة للوحدة المادية من السلعة المستوردة بغض النظر عن السعر، وهكذا فالرسم النوعي قد يكون 200 ألف دينار للطن المستورد وفاتورة ضريبة الاستيراد الكلية تكون قد فرضت تماشيا مع عدد الوحدات التي تأتي إلى البلد المستورد وليس حسب سعر أو قيمة الواردات، وتتميز هذه الرسوم بسهولة تحصيلها لأنها ما على السلطات إلا

[1] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص245.

[2] جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، ، دار النهضة العربية، ط 1، مصر، 1992، ص163.

[3] يوسف مسعداوي ،دراسات في التجارة الدولية، مرجع سابق، ص79.

[4] نفس المرجع، ص80.

معرفة الكمية المادية للواردات التي تأتي للبلد، ومع ذلك الرسم النوعي له عيب أساسي كأداة للحماية بالنسبة للمنتجين المحليين لأن قيمته الحمائية تختلف عكسيا مع سعر الواردات.[1]

الرسوم القيمية: تأخذ الرسوم شكل نسبة مئوية من قيمة البضائع مقدرة وقت دخولها إلى البلد المستورد.[2] يفرض هذا الرسم بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة، وبذلك فهي تتماشى مع قيمة السلعة ارتفاعا وانخفاضا.

ويمتاز هذا النوع بإمكانية تدارك تقلبات الأسعار، حيث أن الحقوق التي يتم جبايتها أو تحصيلها تتزايد بتزايد قيمة السلعة، غير أن عدم دقة تحديد القيمة قد يحول دون تحقيق هذه الميزة، ويرجع ذلك إلى اعتماد تقدير الواردات على أساسين:

- أساس قيمة السلعة بما فيها مصاريف الشحن والتامين.
- أساس قيمة البضاعة في ميناء الشحن.

الرسوم المركبة: وتفرض في بعض الدول على بعض السلع رسوما نوعية وقيمته معا، وفي هذه الحالة تسمى الرسوم النوعية القيمية أو الرسوم المركبة، ومثلا كان تفرض حكومة بلد ما حقوقا جمركية نوعية قدرها 200دج على كل وحدة من سلعة ما بالإضافة إلى 5 % على قيمة الواردات من هذه السلعة، ونادرا ما تطبق هذه الرسوم.[3]

الرسوم الاسمية: وتهدف إلى إبقاء أسعار السلع شبه ثابتة، فإذا ارتفعت أسعار السلع في الأسواق الخارجية، خفض الرسم، أما إذا انخفضت أثمانها في الخارج رفعت الضريبة.

وعليه فان للرسوم الجمركية أثارا، منها أنها تفرض بقصد حماية المنتجات المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية، ولكنها في نفس الوقت بعد إيرادا ماليا، حيث أن للرسم اثرين، أثر حمائي وأثر مالي، وقد يكون الأول هو الأبرز فتسمى التعريفة حمائية وقد يكون الأبرز هو الأثر الثاني فتسمى التعريفة مالية.[4]

ثالثا: نظام حصص الاستيراد.

يتم بمقتضى نظام حصص الاستيراد تحديد الكميات التي يمكن استيرادها من سلعة خلال مدة معينة، بحيث لا يسمح باستيراد تلك السلعة إلا في حدود الكمية المحددة، فالدولة فيه تحدد كمية معينة لا يجوز استيراد كمية أكبر منها،ومن هنا يعتبر نظام حصص الاستيراد نوعا من القيود المفروضة على

[1] كامل بكري، الاقتصاد الدولي (التجارة و التمويل)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص123.

[2] Kindleberger c.pet linder P.H ، Economie international ، paris Economica ،1997، p 163.

[3] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص81.

[4] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص ص:137-138.

الواردات من حيث كميتها و قيمتها، فهو قيد كمي و كيفي مؤكد،وقد فضلت الدول إتباع نظام الرسوم للأسباب التالية.[1]

- يسمح نظام الحصص بدخول السلع الأجنبية بغير أن تتعرض لرسم جمركي يمنعها، ولكنها تدخل فقط بمقدار الكمية المسموح بها.
- يحقق نقص الواردات بطريقة فعالة، فهو من هذه الناحية أكثر فعالية من الرسوم التي تترك مجالا لاختيار الأفراد، و لذلك يعتبر نظام الحصص نوعا من الحظر الجزئي للواردات.
- يساعد بطريقة عكسية على تشجيع الصادرات، إذ قد يحمل الدولة التي يضر بها نظام الحصص على السعي للاتفاق مع الدولة التي تأخذ به، بتبادل المزايا فيما بينهما، وقد يؤدي عندئذ إلى زيادة الصادرات مع الحد من الواردات إلى توازن الميزان التجاري.

رابعا: نظام تشجيع الصادرات.

أن تدخل الدولة في تنظيم التجارة الخارجية لا يقف عند حد تنظيم الواردات فحسب، وإنما تحاول الكثير منها تنظيم الصادرات أيضا، وعليه تتخذ الدولة عادة إجراءين غرضهما تشجيع الصادرات وهما:

نظام الإعانات: ويتمثل هذا النظام أساسا في تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة، فالإعانة هي نظام يشجع الصادرات، إذ يحقق للمنتجات المحلية نوعا من الحماية بغير رسوم جمركية.[2]وكما يهدف تطبيق هذا النظام إلى محاولة كسب الأسواق في الخارج، وذلك عن طريق تمكين المنتجين أو المصدرين المحليين من البيع في الخارج بثمن لا يحقق لهم الربح، على تقدم الدولة لهم من جانبها منحا أو إعانات تعوضهم عن هذا الربح المفقود، وقد تكون الإعانة مباشرة أو غير مباشرة، أما الإعانة المباشرة فتتمثل في العادة في صورة مبلغ معين عن كل قيمة أو كمية مصدرة من السلعة، أما الإعانة غير المباشرة فتتقرر في صورة من الصور الآتية:[3]

- عندما تدمج الإعانة في رسم جمركي معاد (دروباك) بحيث تزيد عنه ، وكان الأمر كذلك فيما يتعلق بتشجيع تصدير السكر من مصر.
- عندما تقدم الإعانة في صورة إعفاء من الضريبة إذا صدرت السلعة موضوع الضريبة وكان مثالها السكر في فرنسا
- عندما تقدم الإعانة في صورة منحة مالية أو تسهيلات عينية لصناعة محلية تنتج سلعا معدة للتصدير أساسا.

---

[1] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص ص: 259-260.

[2] عبد الباسط وفا، دراسات في مشكلات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص242.

[3] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص266.

غير أن الإعانة قد تؤدي إلى رد فعل مضاد لأثرها من جانب البلد المستورد، فقد يفرض هذا البلد رسما جمركيا إضافيا مساويا لمقدار الإعانة على السلعة التي منحت إعانة التصدير، مما ينتهي برفع ثمنها في سوقه الداخلي وبالتالي يذهب أثر الإعانة.

2. نظام الإغراق: يتمثل نظام الإغراق في بيع سلعة منتجة محليا في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن تكلفة إنتاجها، أو يقل عن السعر الذي تباع به في السوق الداخلي، فهو نظام للبيع بسعرين، أحدهما مرتفع في السوق الداخلي والآخر منخفض في السوق الخارجي.[1]

والهدف من الإغراق هو كسب الأسواق الخارجية بالقضاء على كل منافسة محتملة، ومعنى ذلك أن المنتجين يتنازلون عن كل الأرباح التي يمكن أن يستفيدوا منها، وقد تلحق بهم الخسارة، وهذا لا يفسر إلا رغبتهم في القضاء على المنافسين والاستيلاء على الأسواق، ولذلك لا يتم البيع بثمن منخفض لفترة طويلة، فسرعان ما ينتج الإغراق في استبعاد المنافسين وتسليم السوق للسلعة، وعندئذ يتمتع منتجوها في ذلك السوق بإحتكار للبيع، ويتحصلون على أقصى حد من الأرباح.

والبيع في الخارج بدون ربح الأمر الذي لا يمكن أن يقدم عليه المنتجون بغير أن يكون لهم مصدر أخر لربح مضمون، وذلك بان تكون في أيديهم سوق بلادهم، ومن هنا يفترض الأخذ بنظام الإغراق شروطا معينة هي:[2]

يفترض نظام الإغراق إنتاجا تسيطر عليه الاحتكارات الصناعية الضخمة، أي يفترض وضعا احتكاريا بين المنتجين للسلعة، فبغير هذا الاحتكار لا يمكن بيع السلعة في الخارج بثمن يقل عن نفقة إنتاجها.

كما يفترض نظام الإغراق إمكان البيع في السوق الداخلي بثمن يحقق أقصى ربح، مما يتطلب فرض الرسوم الجمركية الشديدة على الاستيراد، على نحو يمنع الاستيراد ويرفع أثمان السلع المحلية.

وتقابل الدول المختلفة نظام الإغراق برد فعل مضاد، فهي تفرض الرسوم الجمركية الإضافية التي تذهب بأثر الإغراق، وقد تصل في تدابيرها المضادة إلى حد حظر استيراد السلع الخاضعة لنظام الإغراق.

خامسا: نظام التعقيم الجمركي.

ويتمثل في مجموع الأنظمة التي تسمح بإدخال مواد أولية أو مكونات أو سلع أجنبية غير مكتملة الصنع إلى البلاد بقصد تصنيعها أو استكمال تصنيعها وإعادة تصديرها إلى الخارج.

وتحتل إجراءات تطوير الأنظمة الجمركية مكانا بارزا في إستراتيجية تنمية الصادرات لمالها من تأثير على تخفيض تكلفة الإنتاج المحلي، وكذلك إدخال التكنولوجيا المتطورة على أساليب الإنتاج وبالتالي في تنمية الصادرات ومن أكثر النظم أهمية في هذا الصدد: السماح المؤقت أو رد الرسوم، أو التاكس ريبيت،

[1] عبد الباسط وفا، مرجع سابق ، ص243.

[2] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص267.

وبالرغم من الأثر الايجابي الملحوظ لهذه النظم إلا أن تطبيقها يواجه عدة معوقات يجب معالجتها حتى تؤدي دورها في زيادة القدرة التنافسية للصادرات، وفيما يلي غرضا لهذه الأنظمة.[1]

نظام الإيداع الجمركي: ويقصد به الوضع الجمركي الذي يمكن من تخزين البضائع تحت المراقبة الجمركية في المحلات المعتمدة من قبل إدارة الجمارك، مع توقيف الضرائب والرسوم الجمركية وإجراءات الحضر وغيرها من الإجراءات الجبائية الخاضعة لها، ويتخذ هذا النظام الأشكال التالي: المستودع العمومي، المستودع الخاص المستودع المخصص، المستودع الصناعي.

- نظام السماح المؤقت: السماح المؤقت كمصطلح جمركي يقصد به السماح للمواد الأولية المستوردة لغرض التصنيع من الإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب – نظير تعهد أو خطاب ضمان– على أن يتم التصدير خلال فترة محددة قانونا، وإذا انتهت هذه الفترة دون أن يتم إعادة التصدير فإن الضريبة الجمركية تصبح واجبة الدفع.
- نظام رد الرسوم الجمركية (الدروباك)Draw–Back: الدروباك هو اصطلاح جمركي يقصد به رد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم، وضرائب الاستهلاك السابق تحصيلها على المواد المستوردة التي استخدمت في صناعة المنتجات المحلية المصدرة إلى الخارج.[2]
- ووفقا لهذا النظام تعطي الدولة الحق لمن دفع ضريبة جمركية على سلع معينة أن يستردها، وذلك عند إعادة تصدير تلك السلع، بالإضافة إلى السماح باستعادة الضريبة المدفوعة عن المواد الأولية المستوردة بعد تصنيعها وإعادة تصديرها.
- ويعد الدروباك صورة من صور الإعانات الضريبية للمصدرين ويعتبر حقا قانونيا في استرداد الرسوم الجمركية التي تفرض على الأصناف المستوردة كمستلزمات إنتاجية لسلع يتم تصديرها.[3]

[1] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص ص:85–86.

[2] محمود فؤاد مصطفى، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، ط3، القاهرة، 1993، ص201.

[3] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص88.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة وعلاقتها بالتجارة الخارجية

لقد أستحوذ موضوع التنمية المستدامة اهتمام العالم خلال 15 سنة المنصرمة وهذا على صعيد الساحة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية ،حيث أصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالمي النامي والصناعي على حد سواء تتبناها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها فعقدت من أجلها القمم والمؤتمرات والندوات. ورغم الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة منذ بداية ظهورها إلا أن هذا المفهوم مازال غامضا بوصفه مفهوما وفلسفة وعملية ،ومازال هذا المفهوم يفسر بطرق مختلفة من قبل الكثيرين ولذلك فقد تم التطرق في هذا المبحث الى التنمية المستدامة وعلاقتها بالتجارة الخارجية.

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة وتطورها وأبعادها

إن التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة أو اهتماما جديدا بل هي مطلب قديم ومنذ سنوات مضت إذ كانت التنمية تركز على قضايا الرفاهية الاجتماعية في الخمسينات وعلى تجاوز مشكلات التنمية في الستينات ثم على الحد من الفقر وتلبية الحاجات الأساسية في السبعينات ثم ظهر مفهوم ومصطلح التنمية المستدامة كد طبيعي على التخوف الناجم عن تدهور البيئة الناتج عن الأسلوب التقليدي للتنمية الذي يقوم على التنامي السريع للإنتاج دون اعتبار للآثار السلبية التي يخلفها هذا التنامي على الإنسان وقد سب ظهور مفهوم التنمية المستدامة انعقاد العديد من المؤتمرات، حيث شهدت التنمية المستدامة العديد من المحطات وتطورات التاريخية وهي[1]:

الفرع الأول: تطور التنمية المستدامة

ارتبط مفهوم التنمية خلال سنوات الستينات بالجانب الاقتصادي البحت، وفي سنوات السبعينات والثمانينات تم دمج الجانب الاجتماعي، أما الجانب البشري للتنمية فلم يأخذ بعين الاعتبار إلا خلال عشرية التسعينات، أين بدأ الحديث على التنمية البشرية ليظهر فيما بعد المفهوم الجديد للتنمية المستدامة ومنه نتطرق الى تطور التنمية المستدامة. مرت التنمية المستدامة بتطورها بمرحلتين وهي:

المرحلة الاولى: مرحلة ما قبل الخمسينات

لقد انصبت المحاولات الأولى حول التوفيق بين البيئة والتنمية نظرا للعلاقة الوثيقة بينهما حيث تجلى ذلك من خلال تشجيع لجنة المحافظة الكندية سنة 1915لاحترام الدورات الطبيعية لتمكين كل الأجيال من الاستفادة من الثروات الطبيعية، وفي سنة 1923عقد مؤتمر دولي حول حماية الطبيعة بباريس وكان موضوعه الأساسي العلاقة بين حماية البيئة واستخدام موارد . وفي سنة 1948تم إنشاء الاتحاد الدولي

[1] عبد الرحمان سي سردار، التنمية المستدامة، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن عمان،2015،ص15.

للمحافظة على الطبيعة ومواردها، الذي نشر عام 1951 وثيقة مميزة تتضمن 70تقريرا عن حالة حماية الطبيعة في العالم لسنة ،1950حيث تعتبر هذه الوثيقة من أهم السوابق والممهدات لمؤتمر برانتلاند.[1]

المرحلة الثانية: من 1950إلى غاية تقرير برانتلاند

خلال هذه المرحلة تعالت الأصوات المنادية إلى ضرورة الحد من التلوث الناتج عن النمو الاقتصادي المتزايد، حيث ظهرت العديد من الكوارث البيئية وكانت أول كارثة تم تسجيلها في ولاية "دونواو" الأمريكية المقام فيها عدد من المصانع الخاصة بالصلب وحامض الكبريت وإنتاج الزنك، حيث أدت إلى وفاة عشرون شخص، ومرض 5900شخص آخر، لكن أشهر هذه الكوارث هي التي تعرضت لها لندن عام 1952جراء تلوث الجو بالضباب الدخاني مما أدى إلى وفاة 4000شخص بسبب تركز ثاني أكسيد الكبريت في الجو كما بدأ التفكير في إيجاد طاقات بديلة يمكن إنتاجها محليا بعد ارتفاع أسعار البترول خلال أزمة 1973وتنامي الوعي بخطورة الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية كالبترول واليورانيوم، الذي سيؤدي حتما إلى نفادهما، وترسخت تلك القناعة كذلك لدى الدول النامية التي أدركت أنه لا يمكنها الاعتماد على مداخيل الموارد الأولية فقط لتحقيق التنمية

ويمكن تلخيص تطورات التنمية المستدامة في الجدول التالي:

الجدول رقم04: تطور مفهوم التنمية المستدامة ومحتواها منذ الحرب العالمية الثاني

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية بصورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
1	التنمية = النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية منتصف ستينات القرن العشرين	- اهتمام كبير ورئيس بالجوانب الاقتصادية - اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية - إهمال الجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية (تنمية من اجل الإنسان)
2	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادي	منتصف الستينات منتصف السبعينات القرن العشرين	- اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية - اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية - اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (تفترض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية تنمية من اجل الإنسان الإنسان وسيلة التنمية (تنمية الإنسان)
3	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالمستوى نفسه	النصف الأول من ثمانينات القرن العشرين	- اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية - اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية - اهتمام كبير بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (تفترض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية تنمية من اجل الإنسان وسيلة التنمية تنمية الإنسان صانع التنمية (تنمية بوساطة الإنسان)

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة احمد ابو زنط **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها** ،دار صرفاي عمان،2006،ص34.

[1] حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، 2012 –2013، ص24.

الشكل رقم01: التطور التاريخي لظهور التنمية المستدامة

المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على المرجع: **الاتصال و علاقته بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة إسمنت عين لكبيرة سطي** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العموم العام والاتصال، جامعة الجزائر،2012، ص30

الفرع الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

التعريف الأول: عرفها عاطف غيث على أنها:" تعني التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، تتم من خلال ايديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف، من اجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها الى حالة مرغوب الوصول اليها." أما كلمة مستدامة فمأخوذة من الاستدامة الشيء أي طلب دوامه واستمراريته.[1]

التعريف الثاني: كما يمكن تعريف التنمية المستدامة بعبارات تقنية على أنها منهج تنموي على المدى الطويل والذي يعظم الرفاهية الإنسانية لأجيال الحاضر على أن لا تقوم هذه الأخيرة بإخلال أو دهورة رفاهية الأجيال القادمة[2]

التعريف الثالث: أما G. Wackerman يرى أن مصطلح التنمية المستدامة قد وضع من أجل " توطيد العالقة بين حاجات التنمية الاقتصادية أو تسيير سليم للبيئة، وهذا التسيير لا يكون مستداما الا إذا كان

[1] قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية، بيروت لبنان، 2013، ص25.

[2] الطاهر خامرة ، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2007،ص14.

استغلال الموارد يكون من جيل إلى أجيال، وشروط الحياة الأساسية للبشر في تحسين مستمر[1] وقد اختلفت تعاري التنمية المستدامة باختلاف الزاوية التي ينظر إليها:

- **الجانب الاجتماعي:** التنمية المستدامة تعني السعي إلى تحقي استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية
- **الجانب البيئي:** يعر التنمية المستدامة بأنها: "استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة ال تؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تناق قدراتها بالنسبة للأجيال المقبلة مع الحفاظ على رصيد ثابت غير متناقص من الموارد
- **الجانب الاقتصادي:** إن التنمية المستدامة تركز على الإدارة المثلى للموارد الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية شرط الحفاظ على نوعية الموارد على أن ال يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل كما تعني بالنسبة للدول المتقدمة خفضا في مستوى معيشة المواطن والحد من الفقر وبشكل اشمل ضمان تنمية دخل الفرد في المستقبل ليس بأقل من الجيل الحالي الطبيعية".[2]

التعريف الرابع: حيث عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقرير برانتلاند لسنة 1987 على أنها: "عملية التغيير التي يتطابق ويتوقف كل من استغلال الموارد، وتوجيه الاستثمارات، التغيرات التقنية والتنظيمية، من أجل تلبية حاجيات الأفراد في الحاضر والمستقبل"[3]

ومنه نستنتج ان التنمية المستدامة هي عبارة عن عملية التي بمقتضاها يتم الحفاظ على التنمية النوعية من خلال توفير الموارد الاقتصادية والبيئية واستيعاب فضلات النشاط البشري.

الفرع الثالث: خصائص وأهداف التنمية المستدامة

أولا: خصائص التنمية المستدامة

تميزت التنمية المستدامة بجموعه من الخصائص وهي:

- تنمية شاملة أو متكاملة
- تنمية مستمرة
- تنمية متوازنة
- التنمية التي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة

---

[1] Loïc Chauveau, le développement durable, produire pour tous, protéger la planète, petite encyclopédie،2009.p10

[2] حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقو والعلوم السياسية قسم الحقوق، 2013،ص24

[3] pezzy "economies analysis of sustainable growth and sustainnable development", environment working paper N°15 banque mondial, Washington,1998,p27

- التنمية الرشيدة دون سوي او إسرا استخدام أو استغلالها.
- التنمية التي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها.
- التنمية التي تعظم من قيمة المشاركة الشعبية أو مشاركة المواطنين في جميع مراحل العمل التنموي
- الرابط العضوي التام بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع فلكل منظوره الخاص
- تتوجه أساسا إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائية فقرا في المجتمع وتسعى الى الحد من تفاقم الفقر في العالم من خلال تحقي التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتحقي الرفاهية الاجتماعية لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها نتيجة لتدخل الابعاد الكمية والنوعية التي تتضمنها. تقوم على فكرة العدالة بين الافراد وبين الاجيال وبين الشعوب الى جانب الاهتمام بدور المجتمع المدني ومنظماته وجميع فئات المجتمع خاصة النساء والأطفال في الأنشطة التنموية مما يسهم في رفع مستوى معيشة افراد المجتمع.
- تهتم بالموارد سرواء كانت بشرية أو بيئية أو اجتماعية وتعمل جاهدة من خلال أنشطتها على التوعية

بالمحافظة عليها واستثمارها خاصة في ارتباطها بالتنمية البشرية حيث أن استمرار التنمية يتوق على قرارات الإنسان

ثانيا: اهداف التنمية المستدامة

ترابط هذه هداف التنمية المستدامة فيما بينها على الرغم ان لكل منها أهدا صغيرة محددة خاصة به بحيث وتغطي التنمية المستدامة مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتي تسعى الى تحقي مجموعة منها والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

- **تحسين نوعية الحياة:** من خلال التعليم الجيد، والعناية الصحية، والتوزيع العادل للثروة والدخول، واقامة نظام للأمن الاجتماعي، والاهتمام بالثقافة، واقامة علاقات إنسانية على أساس العدل والسرم والمساواة ورعاية الحقو الأساسية، واتاحة الفرصة للمشاركة والتداول السلمي للسلطة، والتحرر من العبودية للغير أو الاعتماد عليهم، إضافة إلى التحرر من أسر الجهل والفقر والمرر[1]
- **احترام البيئة الطبيعية:** التنمية المستدامة إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

[1] عبد العزيز، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، الإصدار الحادي عشر، مركز الإنتاج العلمي،1426،ص61.

- **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:** تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة[1]
- **ترشيد استخدام الموارد الطبيعية:** تعمل التنمية المستدامة على تحسرين نوعية حياة الإنسان لكن ليس على حساب البيئة، وذلك من خلا الحفاظ على الموارد الطبيعية، وعدم استنزافها عن طريق الاستخدام العقلاني لهذه الموارد بحيث لا يتجاوز هذ الانسجام معدلات تجددها الطبيعية، بالإضافة إلى البحث عن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى لفترة زمنية طويلة لا تخل نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها[2]
- **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهدام المجتمع:** تسعى التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية أفراد المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة في المجال التنموي، وكيفية استخدامها قصد تحسين نوعية حياة المجتمع، مع إيجاد الحلول المناسبة للسيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن استخدام هذه التكنولوجيا.[3]
- **إحداث تغير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع:** وبطريقة تلائم إمكانياته وتسم
- بتحقق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها[4]. والشكل الموالي يوضح ما سبق:

[1] شيلي إلهام، دور استراتيجية الجود الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة، مذكرة مقدمة كجزي من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف ،2014،ص68.

[2] مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، عدد26 جوان2010،ص33

[3] شيلي إلهام، المرجع السابق، ص70.

[4] مراد ناصر، المرجع السابق، ص70.

الشكل رقم02: أهداف التنمية المستدامة

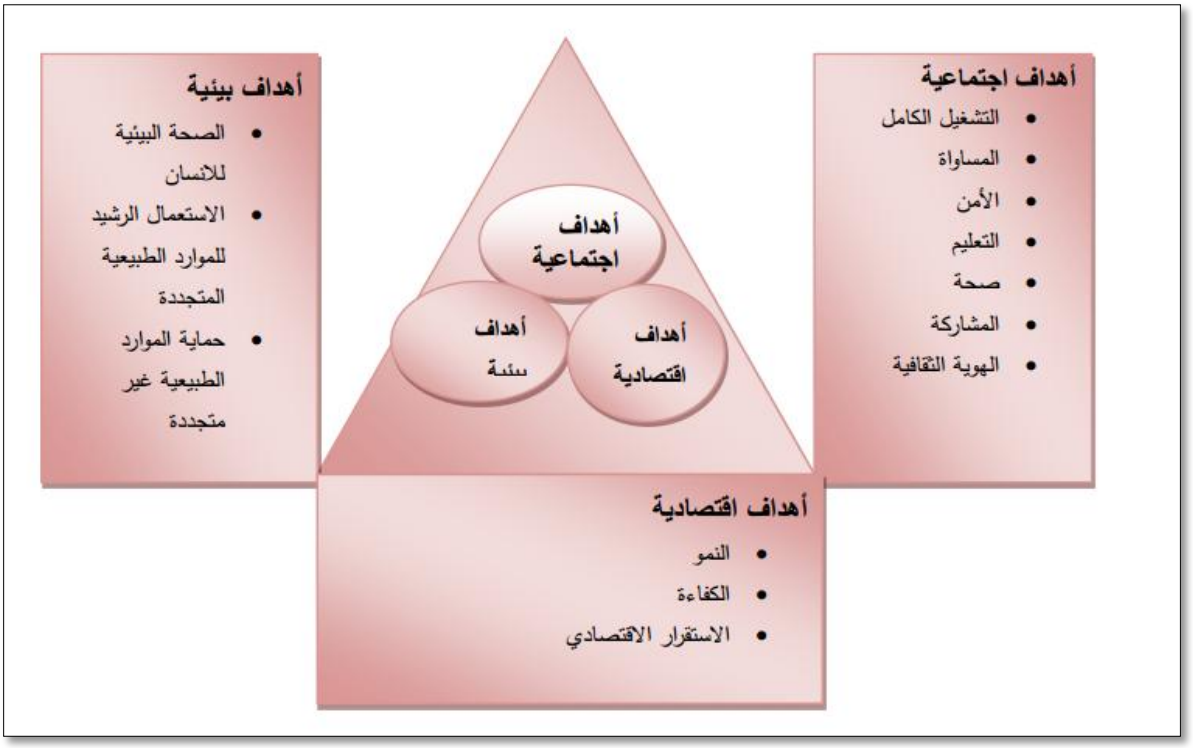

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على المرجع:

- soubbotiva ،beyond economic growth ،the world bank second edition washinton .2004.p10

الفرع الرابع: أبعاد التنمية المستدامة

ان التنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها من شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن الاشارة هنا إلى أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة هي كل من الأبعاد الاقتصادية والبشرية واجتماعي:

1. **البعد الاقتصادي:**

يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول عمليات التحسين والتغيير في أنماط الإنتاج استعمال الطاقات النظيفة، الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة ، مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية ؛ إضافة إلى النشاطات المرتبطة بالاستهلاك (التسيير المستدام للموارد الطبيعية) وكذلك الشروع في تجسيد استراتيجيات وتوجهات تتشارك فيها جميع الشرائح هذه النظرة أكدت من خلال مؤتمر ربو دي جانيرو ، والذي قرر أن عملية التنمية المستدامة كمبدأ جديد للتنمية الاقتصادية لا تتطلب التأكيد المطلق على الاعتبارات الاقتصادية، دون الأخذ في عين الاعتبار العدالة الاجتماعية ، محاربة الفقر ، حماية البيئة والموارد الطبيعية ووفقا للبعد الاقتصادي تعمل التنمية المستدامة على تطوير

التنمية الاقتصادية مع الأخذ بالحسبان التوازنات البيئة على المدى البعيد حيث تتمثل عناصر البعد الاقتصادي في[1]:

- النمو الاقتصادي المستديم؛
- كفاءة راس المال؛
- اشباع الحاجات الاساسية
- ؛العدالة الاقتصادية؛

2. البعد البشري:

أ- تثبيت النمو الديمغرافي

وتعني التنمية المستدامة فيما بالأبعاد البشرية العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا استحالة واضحة فقط، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات . كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن[2] .

ب- بمكانة الحجم النهائي للسكان

وللحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهميته أيضا، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة ، وتوحي الإسقاطات الحالية، في ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة، بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حوالي 11.6 مليار نسمة وهو أكثر من ضعف عدد السكان الحاليين. وضغط السكان، حتى بالمستويات عالية، هو عامل متنام من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور القوية والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى؛ لأن نمو السكان يؤدي بهم إلى الأراضي الحدية ، أو يتعين عليهم الإفراط في استخدام الموارد الطبيعة

ج. أهمية توزيع السكان

كما أن لتوزيع السكان أهميته فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، وتعني اتخاذ تدابير

[1] زاوية رشيدة، أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية، مجلد20ن ع01، جامعة غرداية، غرداية، 2019،ص12.

[2] دوجالس موسشيت ، مبادئ التنمية المستدامة: ترجمة: هباء شاهني، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر،2006،ص06.

سياسية خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر

د. الاستخدام الكامل للموارد البشرية

كما تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا ، وذلك بتحسين الرفاه الاجتماعي ، وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية والفنيين والعلماء وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار الصحة والتعليم ثم إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة . من ذلك مثلا أن السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل، ووجود قوة العمل الحسنة التعليم ، أمر يساعد على التنمية الاقتصادية ومن شأن التعليم أن يساعد المزارعين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل[1]

3. البعد الاجتماعي

تعتبر التنمية المستدامة بهذا البعد بشكل خاص، وهو يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق، إذ يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي، وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال؛ إذ يتوجب على الأجيال الراهنة النظر لمهمة وضرورة عملية الإنصاف والعدل، والقيام باختيارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة، وهكذا فإن كلا من البعد البيئي والاقتصادي يرتبط بشكل كبير بالبعد الاجتماعي الذي يمثله الإنسان أو الفرد وفيما يلي أهم عناصر البعد الاجتماعي[2]

4. البعد البيئي

تطرح التنمية المستدامة بتأكيدها على مبدأ الحاجات البشرية مسألة السلم الصناعي، أي الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها. لكن الطبيعة تضع حدودا يجب تحديدها واحترامها في مجال التصنيع والهدف من وراء كل ذلك هو التسيير والتوظيف الأحسن للرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره.

وبعبارة أخرى يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الإيكولوجية من جراء التنمية الاحتياط والوقاية، لكن تجدر الإشارة إلى الاهتمامات البيئية فهي متهمة بتدهور الحياة البيئية على المدى الطويل. وعلى سبيل المثال تعطي عناية خاصة لظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ واختلال طبقة الأوزون والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية

[1] حسني العلمي، دور الاستثمار في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف،2012-2013،ص25.

[2] زاوية رشيدة، المرجع السابق، ص14.

الشكل رقم03: التنمية المستدامة وارتباطها البيئي

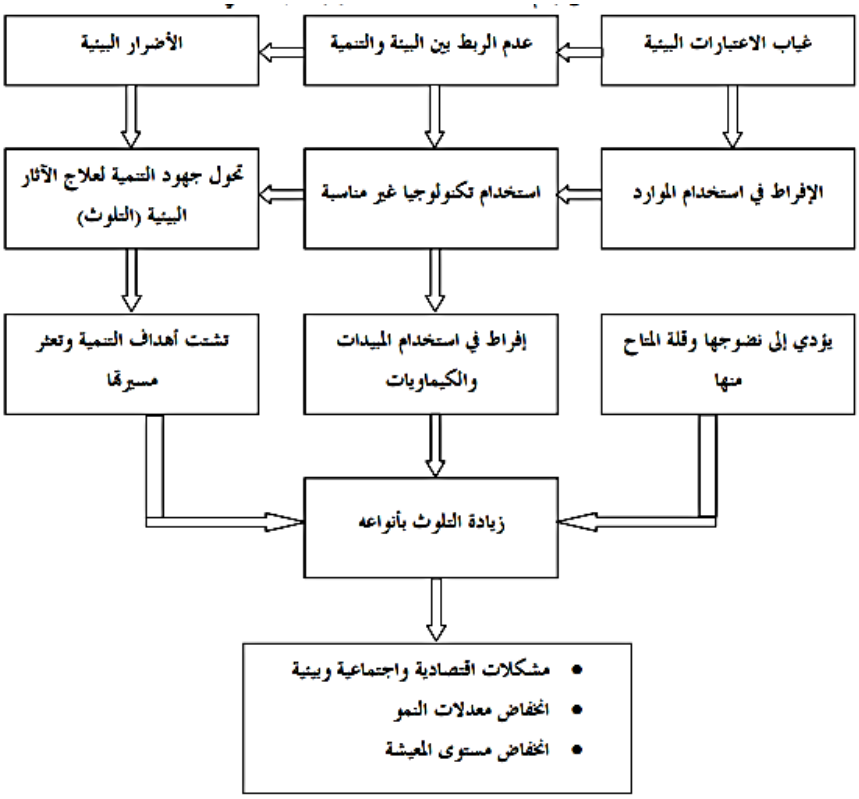

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على المراجع كولينيز: النهج الإيكولوجي للتنمية المستدامة، مجلة التمويل والتنمية،ع02، مجلد30،1993،ص30.

المطلب الثاني: علاقة التجارة الخارجية بالتنمية المستدامة

هناك الكثير من الآليات التي يتم من خلالها التأثير المتبادل بين التجارة الخارجية والنمو، فزيادة الصادرات من شأنها تعظيم نمو الناتج المحلي الإجمالي ضمن متطابقة الناتج حسب الإنفاق، وكذلك خفض الواردات، كما أن تنامي الصناعات الموجهة للصادرات من شأنها تعظيم فرص العمل وكذا تعظيم الأجور وبالتالي التعظيم من نمو الناتج ضمن متطابقة الناتج حسب الدخول

بالإضافة إلى تعاظم القيمة المضافة للقطاع الصناعي الموجهة للصادرات والتي من شأنها أن تعظم نمو الناتج ضمن متطابقة القيمة المضافة. أضف إلى ذلك التأثيرات غير المباشرة بفعل التأثيرات على الإنتاجية باعتبارها مصدرا رئيسيا من مصادر النمو، وعلى إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة، وغيرها من الآليات غير المباشرة

تعتبر اللجان المنصبة من خلال المنظمات المسيرة للنظام التجاري الدولي، رغم قلتها، إحدى ثمرات هذا التنسيق الذي فرضه تبني مفهوم التنمية المستدامة وإبراز العلاقة الوثيقة بين التجارة الدولية وهذه الأخيرة، والتي نذكر منها على سبيل المثال لجنة التجارة والبيئة وكذلك ما جاء به مؤتمر ريو 20 بالنسبة للتجارة الدولية من توضيح للارتباط والتأثير المتبادل بين التجارة الدولية والتنمية المستدامة، فقد شدد على ضرورة إقامة نظام تجاري دولي شامل وقائم على قواعد محددة، ومنفتح وغير تمييزي وهو ما من شأنه أن يحفز النمو والتنمية في جميع مراحلها في جميع أنحاء العالم، ويعود بالنفع على جميع البلدان، كما ركز أيضا على حق الشعوب في الحصول على الأساسيات التي تمكنهم من تنمية أوطانهم، خاصة ما تعلق منها بنقل التكنولوجيا وتبني أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، دون إغفال التذكير بأنه لا يجب استغلال سياسات الاقتصاد الأخضر كوسيلة للتمييز التعسفي وغير المبرر أو كتقييد مقنع للتجارة الدولية، من خلال تجنب الإجراءات الأحادية الجانب للتعامل مع التحديات البيئية الخارجة عن نطاق البلد المستورد، على أن يكون التنسيق الدولي هو السند فيما يتخذ من تدابير بيئية لمعالجة المشاكل البيئية العالمية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

نظرا لأهمية الموضوع فقد تم التعرض في كثير من الدراسات للتجارة الخارجية والتنمية المستدامة ومن بين الادبيات باللغة العربية:

المطلب الأول :الدراسات السابقة العربية

الدراسة الاولى: من اعداد سالمي رشيد، عزي هاجر بعنوان "**واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس حول "استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، دراسة تجارب بعض الدول يومي 24-23افريل 2018جامعة البليدة[1]

هدفت هذه الدراسة الى معرفة واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي المتبعة ومعرفة الأفاق التي تحوذ نحوها من اجل الدفع بالاقتصاد الوطني وقد اتبع المهج التحليلي الوصفي وقد تم التوصل إلى نتائج مفادها:

- أن البرامج التنموية في الجزائر قد سعت بتحقيق نمو اقتصادي يساهم إلى حد كبير في تحسين الوضعية الاجتماعية للبلاد
- كانت دراستي تتمحور بشكل رئيسي حول استراتيجيات التنمية المستدامة بينما دراستها فتمركزت حول الأفاق والوقائع المتعلقة بالتنمية المستدامة.
- كما تناول البرامج التنموية في الجزائر المتعلقة بالنمو الاقتصادي، أما دراستنا فقد تناولت برامج الإنعاش الاقتصادي

الدراسة الثانية: من اعداد عبد القادر عوينات مايو بعنوان **تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة** دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير[2]

وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز وتشخيص مختلف الآثار التي نشا عنها التدهور البيئي وكذلك تحديد طبيعية العلاقة القائمة بين كل من البيئة والتنمية المستدامة حيث توصلت الدراسة إلى:

- أن تحقيق التوازن بين البيئة والتنمية المستدامة يكمل في الأخذ بالاعترافات البيئية ضمن الحسابات الاقتصادية وكلاهما مرتبطان لا يقبلان التجزئة
- أما فيما يخص هذه الدراسة فقد اتفقت مع دراستي في متغير التنمية المستدامة وواقعها في الجزائر

[1] سالمي رشيد، عزي هاجر بعنوان "واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس حول "استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة تجارب بعض الدول ، جامعة البليدة، 2018

[2] عبد القادر عوينات مايو بعنوان تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير

الدراسة الثالثة: من اعداد عبدو عبد العزيز، بعنوان "**سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول . دراسة حالة الجزائر**." أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر.[1]

هدفت هذه الدراسة الى معرفة الدور الذي تمارسه سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر في رفع أو تحسين القدرات التنافسية للدول، وبيان مدى أهمية هذه السياسة على المؤشرات التنافسية الاقتصادية، وذلك وفق لإشكالية التالية كيف أثرت سياسة الانفتاح التجاري المتبناة في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 على وضعية تنافسية الاقتصاد الوطن؟ . وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- كلما زاد توجه الاقتصاد نحو الخارج (بالاعتماد على أداء الصادرات بدرجة الأولى) زاد معدل النمو
- يعمل تحرير التجارة على انخفاض تكاليف الإنتاج من خلال تخفيض التعريفة الجمركية على مستلزمات الإنتاج
- ارتفاع الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة من مستلزمات الإنتاج التي تدخل في إنتاج الصادرات يرفع من سعر تلك الصادرات، ويفقدها القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية
- توجه المؤسسات إلى تصدير منتجاتها إلى الأسواق الدولية من شأنه أن يطور أداء هذه المؤسسات

الدراسة الرابعة: الدراسة الرابعة: زواية رشيدة، **أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دراسات الاقتصادية**، مجلد20، ع02، جامعة غرداية لسنة2019.[2]

هدفت هذه الدراسة معرفة التنمية المستدمية عند نقطة الالتقاء بني البيئة والاقتصاد والمجتمع، لذلك كان على الحكومات أن تعمل على جعل سكان العامل أكثر وعيا واهتماما البيئة وبالمشاكل المتعلقة بها، ليمتلكوا المعرفة والمهارة والسبل والحوافز والالتزام للعمل كأفراد، أو مجموعات، من أجل إيجاد الحلول للمشاكل دون نشوء مشاكل جديدة، وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- التعرف على التنمية المستدامة والمعوقات التي تواجهها لتحقيقها وأبعادها وأهدافها ومبادئها
- معرفة جمل التحديات التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، ومعرفة الحلول
- الواجب اتخاذها لتجاوز المعوقات، بالإضافة الى معرفة واقع التنمية المستدامة في الجزائر مع ذكر التحديات اللازمة لتحقيق نسبة منو مزدهر

[1] عبدو عبد العزيز"سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول . دراسة حالة الجزائر-" أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر

[2] زواية رشيدة، أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دراسات الاقتصادية، مجلد20، ع02، جامعة غرداية ، 2019

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية

الدراسة الأولى: من إعداد Frans Lammersen بعنوان HOW TRADE AND AID CA HELP DELIVER SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOAL لسنة 2019[1]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التجارة في المعونة مساعد المجتمع الدولي على تنفيذ جدول الأعمال العالمي والشامل للتنمية المستدامة. والتجارة الدولية وسيلة هامة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ 17 وغاياتها الـ 169. ويمكن للمعونة أن تساعد البلدان النامية على بناء القدرات اللازمة لتحويل فرص الوصول إلى الأسواق في التدفقات التجارية. غير أن الحلقة المفرغة للتخلف الإنمائي لا يمكن كسرها حقا إلا بإزالة النهج المجزأة التي حدت من فعالية سياسات المعونة والتجارة. هناك حاجة إلى تفكيك الصوامع من أجل التصدي بفعالية للتحديات المتكاملة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- استراتيجية التنمية مع تحرير التجارة في جوهرها لم تتفوق فقط
- الاقتصادات المتطلعة إلى الداخل من حيث معدلات النمو الإجمالية، ولكنها نجحت أيضا في خفض معدلات الفقر وتسجيل تحسينات في مؤشرات أخرى
- التقدم الاجتماعي. من الواضح أن التجارة الدولية يمكن أن تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كمفتاح جهاز إرسال السلع والخدمات والتكنولوجيا والمعرفة والسلوك.

الدراسة الثانية: من إعداد Arlo Poletti , Daniela Sicurelli and Aydin B. Yildirim بعنوان Promoting sustainable development through trade لسنة 2020[2]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أحكام التنمية المستدامة حيث أنها جزءا لا يتجزأ من الاتحاد الأوروبي (الاتحاد الأوروبي) جديد اتفاقيات تجارة الجيل ومع ذلك، يظهر عدد متزايد من الأعمال التجريبية أن تصميمها يختلف اختلافا كبيرا، حتى في الاتفاقات التجارية الموقعة مع بلدان ذات مستويات تنمية مماثلة (منخفضة). نحن يؤكد أنه يمكن تفسير هذا الاختلاف من خلال مناقشة كيفية التكامل المتزايد للاتحاد الأوروبي الاقتصاد مع بلدان نامية محددة عبر سلاسل القيمة العالمية (سلاسل القيمة العالمية) يؤثر على سياسة التصدير التنظيمي في الاتحاد الأوروبي. تعتمد الشركات الأوروبية التي تعمل ضمن سلاسل القيمة العالمية على واردات المدخلات أنتجت في البلدان منخفضة تكلفة العمالة. تميل هذه الشركات إلى معارضة تصدير تلك الأعباء التنظيمية التي تولد زيادة في التكاليف المتغيرة وارداتها. يضعف التعبئة السياسية لهذه الجهات الفاعلة تحالفات محلية تدعم استراتيجيات التصدير التنظيمية، وهو ما يفسر لماذا

[1] Frans Lammersen HOW TRADE AND AID CA HELP DELIVER SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOAL,2019

[2] Daniela Sicurelli Promoting sustainable development through trade,2020

يتبنى الاتحاد الأوروبي المزيد نهج متساهل إزاء إدراج أحكام التنمية المستدامة في التجارة التفضيلية مفاوضات الاتفاق مع بعض البلدان النامية نجد:. ومن بين النتائج متوصل اليها:

- وجود اختلافات في أحكام الاستدامة المدرجة في الاتفاقيات التجارية التي وقعها الاتحاد الأوروبي مع مختلف البلدان النامية ويعزى ذلك إلى اختلاف درجات اندماجهم في سلاسل القيمة العالمية
- إدراج أحكام صارمة وقابلة للإنفاذ بشأن التنمية المستدامة تنطوي على عواقب التوزيع السلبية بالنسبة لهم في شكل زيادة التكاليف المتغيرة للواردات

الدراسة الثالثة: من إعداد Mounir Belloumi– Atef Alshehry بعنوان The Impact of International Trade on Sustainable Development in Saudi Arabia لسنة 2020[1]

هدفت هذه الدراسة إلى تأثير الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. وهو يفعل ذلك من خلال استخدام إطار التكامل المشترك للتأخر الموزع، استخدام البيانات السنوية خلال الفترة من 1971 إلى 2016. بشكل عام ، تشير النتائج إلى وجود أ العلاقة طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري ومؤشرين للتنمية المستدامة–هي النمو الاقتصادي والجودة البيئية. تشير النتائج إلى أن الانفتاح التجاري لا يؤثر كل من مؤشرات النمو الاقتصادي والجودة البيئية على المدى القصير. ومع ذلك ، في على المدى الطويل ، والانفتاح التجاري له تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي عندما يكون وكيل من خلال المتغيرات نسبة الصادرات زائد الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ؛ ولكن أ تأثير إيجابي كبير للمتغير نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى الانفتاح التجاري يؤثر سلبا على جودة البيئة على المدى الطويل. الاختبارات المستخدمة لتشخيص النماذج بين أنها صالحة ، وبالتالي ، فإن النتائج التي توصلنا إليها

- نجد أن التجارة كان من الممكن أن يؤدي الانفتاح إلى تدهور التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية في الماضي أربعة عشر عاما.
- تحقق في آثار الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي

[1] Atef Alshehry.The Impact of International Trade on Sustainable Development in Saudi Arabia,2020

خلاصة الفصل

تطرقنا من خلال هذا المبحث إلى التجارة الخارجية والتي تعتبر من أهم القضايا التي لا يمكن لأية دولة الاستغناء عنها، سواء كانت متقدمة أو نامية، حيث نجد أن معظم الدول تحاول معالجتها والاستفادة من إجاباتها، وخاصة الدول النامية منها، ومن خلال هذا الاهتمام الذي حظيت به التجارة الخارجية تبين أنه ليس باهتمام حديث النشأة بل يعود إلى زمن بعيد، حيث تعددت النظريات والمفكرين الاقتصاديين في هذا المجال، وذلك ابتداءا من الكلاسيك وصولا إلى المناهج التكنولوجية، حيث استطاعت هذه النظريات وبمفكريها أن ترسم مسار للتجارة الخارجية عير دول العالم، بغض النظر عن الانتقادات التي واجهت كل نظرية على حدا، إلا انه يمكن القول أن أي نظرية وفي أي مجال يجب أن تساير الظروف التي تمر بها مكانا وزمانا، وهكذا الحال بالنسبة لنظريات التجارة الخارجية.

وقد عرفت التجارة الخارجية مذهبين أساسيين احدهما يتمثل في مذهب الحرية والذي يحث على ترك التجارة حرة دون قيود وبذلك انتقال السلع والخدمات بكل حرية بين مختلف الدول دون أن تعترضها عوائق، ولهذا المذهب حججه، أما المذهب الثاني وهو المذهب الحمائي فيدعو إلى تدخل الدولة في عمليات التجارة الخارجية وذلك عن طريق فرض قيود على الصادرات والواردات من اجل تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة، ولهذا المذهب أيضا حججه، وقد تبين في الواقع انه لا يمكن لأي دولة مهما كانت متقدمة أو نامية إتباع سياسة مطلقة سواء كانت سياسة الحرية أو الحمائية، بل تتبع معظم الدول مزيجا من الحرية والتقييد، ولتطبيق هذه السياسات التجارية يعتمد على وسائل وأساليب تعرف بأدوات السياسة التجارية والتي من شأنها تحقيق الأهداف العامة للدولة، كما ان هاته المذاهب لديها ابعاد لتنامي التجارة الدولية، تتمثل في التنمية المستدامة لهاته السياسات التجارية، من خلال المنظمات الدولية التي تناصر هاته الابعاد، وتصبو الى تنمية التجارة الدولية لاجل اقتصادياتها.

الجانب التطبيقي

الفصل الثاني: السياسات التجارية وأثارها على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1994 – 2019

تمهيد

المبحث الأول: مراحل التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1994-2019

المطلب الأول: التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1994-2011

المطلب الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2012-2019

المبحث الثاني: المنظمات الدولية وقطاع التجارة الخارجية الجزائري خلال الفترة (1994-2019)

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي وقطاع التجارة الخارجية الجزائري

المطلب الثاني: اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و محاولة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية و التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1994/2019

المطلب الأول: أثر سياسات التجارة الخارجية على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر

المطلب الثاني: أثر سياسات التجارة الخارجية على الأبعاد البيئية والمؤسسية في الجزائر

خلاصة الفصل

تمهيد

تعتبر السياسة التجارية أداة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة، حيث تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الأنشطة الصناعية لبلد وخلق قيم مضاعفة جديدة والتي يعبر عنها عادة بالصادرات من السلع والخدمات، إضافة إلى ذلك جلب الاستثمارات الأجنبية التي لها مساهماتها هي أيضا في التنمية، من خلال عوامل الإنتاج المختلفة التي تتبعها، ما يعني تحسينها لهياكل والبنى القاعدية ودفعها اكبر لزيادة ورفع الإنتاجية خاصة عن طريق التكنولوجيات الحديثة التي هي في الغالب مملوكة من طرف أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة المتمثلة أساسا في شركات متعددة الجنسيات، وكما ساهمت السياسات التجارية في تحقيق أثار مختلفة في التنمية المستدامة في الجزائر من خلال ابعدا متعددة ومختلفة كالاجتماعية والبيئية والاقتصادية، ومن خلال هذا الفصل سنحاول الوقوف على السياسات التجارية واثرها على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1994-2019م

المبحث الأول: مراحل التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1994-2019

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1994-2019

المبحث الثاني: المنظمات الدولية وقطاع التجارة الخارجية الجزائري خلال الفترة 1994-2019

المبحث الأول: مراحل التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1994-2019

عرفت سياسة التجارة الخارجية في الجزائر مراحل تطور الاستقلال الاقتصادي المتبع واستراتيجية التنمية المنتهجة، فسياسة الستينات ليست هي سياسة السبعيات والثمانينات أين كانت بالبساطة حمائية للمنتوج الوطني الظروف الاقتصادية العالمية وضع بنية الاقتصاد الجزائري أثرا على الاقتصاد الوطني بدأت حيث سارت عدة قوانين للتجارة الخارجية ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى معرفة أهم مراحل التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1994-2019.

المطلب الأول: التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1994-2011

الجزائر كغيرها من الدول النامية التي انتهجت سياسة حمائية بعد الاستقلال بهدف بناء قاعدة صناعية وزيادة الاستثمارات والتقليل من البطالة، فقامت الجزائر بمراقبة ثم باحتكار التجارة الخارجية من أجل حماية المنتوج الوطني والتحكم في الواردات والصادرات حسب استراتيجية التنمية المتبعة . ولكن الظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري مع نهاية الثمانينات أجبرتها على إجراء اصلاحات في سياسة تجارتها الخارجية وتحريرها.

أولا: مرحلة الانتقال إلى التحرير الكلي للتجارة الخارجية خلال فترة 1994-2002م

الجدول رقم4 : التجارة الخارجية الجزائرية من 1994 إلى غاية 2002

السنة	1994	1996	1998	2000	2002
الصادرات الإجمالية	10.74	12.468	8.144	10.001	12.613
الواردات الإجمالية	12.09	34 .13	18.23	20.357	21.46
رصيد الميزان التجاري	5.816	12.078	14.854	29.644	33.157

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات متوفرة عبر أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،ع13، ص17.

الشكل رقم 4: التجارة الخارجية الجزائرية من 1994 إلى غاية 2002

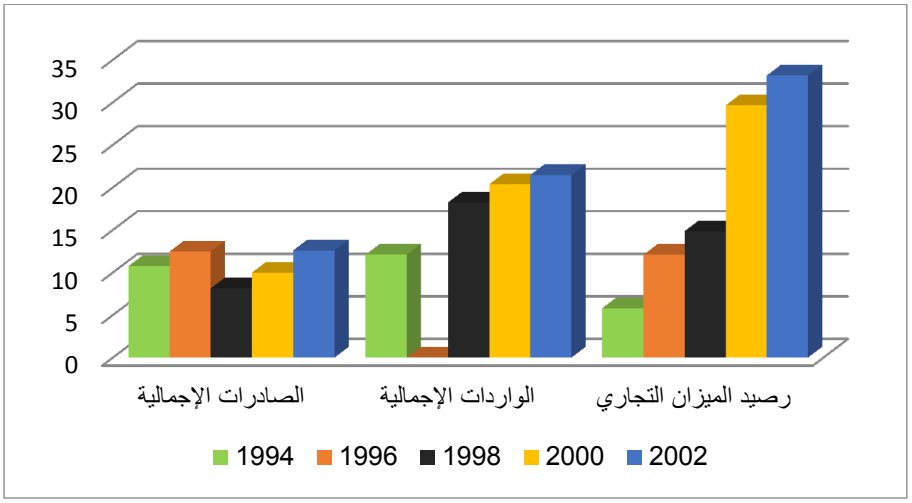

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المراجع

نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني لمعطيات الجدول ان نسبت الصادرات والواردات من سنة 1994 إلى غاية سنة 2002 كانت نسب متفاوتة وقريبة جدا من بعضها البعض في حين ان نسبة الميزان التجاري فقد شهد تطورا ملحوظا ففي سنة 1994 كان يعاني من انخفاض شديد في حين سنة 2002 شاهدنا ان نسبته ارتفعت، في هذه المرحلة شرعت السلطات العمومية بوضع برامج للإصلاح الاقتصادي، واتخاذ إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية، تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي ،بغرض تهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح على العالم الخارجي لدخول السلع والخدمات الأجنبية، وكذلك دخول رؤوس الأموال الأجنبية، وكان على الحكومة أن تضع حدا لتدخل الإدارة في تسيير التجارة الخارجية، فأصدرت التعليمة رقم 94-13بتاريخ 12 أفريل 1994والتي تأكد على التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية في الجزائر ومنذ ذلك التاريخ تم تحرير المبادلات التجارية بصفة تامة، فكل شخص طبيعي أو معنوي ،خاص أو عمومي مسجل في السجل التجاري وفقا لما جاء في13 المرسوم 91-37ودون الحاجة إلى إذن للاستيراد يمكنه ممارسة نشاط الاستيراد[74]

وتبعا للتعليمة94-13أصدر بنك الجزائر تعليمة رقم 94-20بتاريخ 12 أفريل 1994التي ضمنت حرية الحصول على العملة الصعبة لاستيراد السلع، لكل الأعوان الاقتصاديين المقيدين في السجل14 التجاري من أنواع التقييد التجاري فقد تم إلغاؤها، وأصبح بإمكان المستوردين الحصول على العملة الصعبة، وسعيا منها لتحقيق الأهداف المسطرة قامت الجزائر تخفيض تدريجي لمعدلات الرسوم الجمركية حيث خفضت سنة 1994 إلى معدل % 60 ثم % 45 سنة 1997 ويبقى هذا المعدل مرتفع 16 إذن و من خلال ما سبق القول أن أهم الإجراءات المتخذة خلال هذه المراحل :

- تخفيض قيمة العملة الوطنية.
- رفع الدعم على الأسعار .
- تغيير في السياسة الجمركية بما يلاءم سياسة التحرير.
- رفع القيود الإدارية و الكمية على الواردات.

ثانيا: مرحلة تحرير التجارة خلال الفترة 2002 -2011م

في ظل برنامج إصلاح المؤسسات الدولية، تم اتخاذ عدة تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية حيث تم الغاء الحظر والقيود الكمية على الواردات، الغاء قاعدة تمويل بعض الواردات الاستهلاكية بالعملة الصعبة بالنسبة للمستورد،.... بعد ذلك تخفيض الحماية الجمريكية والحدود القصوى للتعريفه بالجمركية اصبحت منذ 2002 5% بالنسبة للمواد الاولية ومواد التجهيز 15% بالنسبة للمواد الوسيطية و30% بالنسبة للمواد مستهلكة. والجدول موالي يوضح تطور الميزان التجاري خلال فترة 2002-2011

[74] عبد الحميد حمشة، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة- دراسة حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة بسكرة ،2013/2012،ص8

الجدول رقم (5) :التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري 2002-2011 (مليار دولار)

السنة	2002	2003	2004	**2005**	2006		
الصادرات الإجمالية	18.714	24.468	32.144	46.001	54.613		
الواردات الإجمالية	12.009	13.534	18.293	20.357	21.456		
رصيد الميزان التجاري	6.816	11.078	13.854	25.644	33.157		
معدل التغطية (%)	157	182	176	226	255		
السنة	2007	2008	2009	2010	**2011**		
الصادرات الإجمالية	59.518	79.289	45.194	57.053	73.4		
الواردات الإجمالية	27.439	39.479	39.103	40.473	46.5		
رصيد الميزان التجاري		32.079		39.819	5.900	16.580	26.9
معدل التغطية (%)		217		201	115	141	158

الشكل رقم 5: التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري 2002-2011 (مليار دولار)

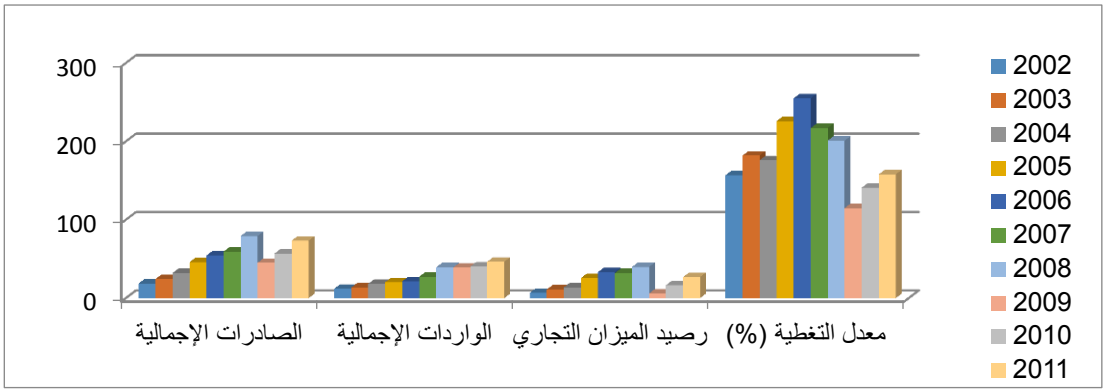

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على المركز الوطني للإعلام والإحصاء.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل الموضح أعلاه ان نسبة الصادرات في الفترة ممتدة من 2002 حتى 2011 شهدت تطورات تزايد في نسبها حيث أنها كانت تمثل نسبة 18.714% في بداية عام 2002 إلى ان شهدنا سبة تزايد عالية في عام 2011 إلى ان وصلت النسبة الإجمالية للصادرات في عام 2011 إلى 73.4%.

أما بما يخص الواردات فقد لاحظنا ان نسبتها كانت في بداية عام 2002 تقدر بـ 12.009 % وقد شهدت نسب متزايدة ومتفاوتة إلى غاية 2011 فقد قدرت بنسبة 46.5%.

أما بما يخص رصيد الميزان التجاري فقد لاحظنا انه شهدت انخفاضا كبيرة بالنسبة للصادرات والواردات فقد قدرت نسبة الميزان التجاري لعام 2002 بـ 6.816% وكانت متزايد إلى غاية 2006

حيث قدرت بـ 33.157% لكننا لاحظة نسبة تراجع كبير في الميزان التجاري في سنة 2004 حيث قدرت النسبة بـ 5.900 وبعدها بدا في عملية تزايد إلى غاية 2001 قدرت نسبته بـ % 26.9.

وما يمكن استنتاجه من خلال فترة 1994 –2011 ان:[1]

عرفت كل من سنة 1994 و1995 عجزا في الميزان التجاري انخفاض طفيف في الميزان التجاري سنة 1998 راجع لانخفاض في سعر البترول ارتفعت الواردات سنة 1994 مقارنة بالسنتين السابقتين (8788 مليون دولار سنة 1993، 7681 مليون دولار سنة 1992 كما تم تسجيل ارتفاع محسوس سنة 1995 وذلك راجع لزيادة تكاليف استيراد الحبوب عدا ذلك عرفت الواردات انخفاضا كما ذكرناه رغم تحرير التجارة الخارجية، ويعود ذلك إلى إصلاح نظام الصرف بتخفيض قيمة العملة الذي نتج عنه ارتفاع في أسعار الواردات وإلى انخفاض القدرة الشرائية. كما نلاحظ ارتفاع كلا من الصادرات والواردات من سنة 2000– إلى 2004 .

يظهر فائض في الميزان التجاري، دلالة على ارتفاع أسعار البترول فيما يخص هيكل الواردات، تم تسجيل أن مواد التجهيز الصناعية تمثل أكبر نسبة من حجم الواردات خاصة الواردات من سيارات نقل الأشخاص والبضائع»، تليها المنتجات الغذائية أين يبقى القمح والحليب يحتلان المرتبة الأولى ثم يليهم السكر والقهوة والشاي وتتبعهما المنتجات نصف المصنعة.

يظهر لنا ذلك أهمية الاستيراد في تزويد الاقتصاد الوطني من مختلف السلع وصعوبة النمو مع هذه النسبة من التبعية.

- **اتفاق الشراكة الأوروجزائرية** : عبرت الجزائر عن رغبتها في ابرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في نهاية 1993 حيث شرع الطرفان في مفاوضات طويلة مرت بعدة مراحل والتي انطلقت رسميا في مارس 1997.
- **اتفاق الشراكة** ← تم التوقيع على اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في 22 أفريل 2002، ودخل حيز التنفيذ في 1 سبتمبر يسعى هذا الاتفاق من الجانب التجاري إلى إقامة منطقة تجارة حرة خلال فترة انتقالية لمدة 12 سنة منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ويمكن تلخيص مبادئ هذا الاتفاق في النقاط التالية:

✓ إلغاء القيود الكمية على الواردات.

✓ لا يمكن تطبيق رسم جمركي جديد أو قيد جديد أو رفع ما هو مطبق بعد سريان الاتفاق.

[1] قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2006، ص44

- ✓ في حالة عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن الرسوم المطبقة على واردتها من الاتحاد ستكون معادلة للمعدل المثبت لدى المنظمة أو بمعدل أقل مطبق فعليا أثناء الانضمام، واذا حدث وتم تخفيض التعريفة بعد الانضمام إلى هو المنظمة فإن هذا المعدل هو الذي يطبق [1].

المطلب الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2012-2019

تعتبر بيانات التجارة الخارجية من سلع وخدمات ذات أهمية قصوى بالنسبة للسلطات العامة في الدولة وكذلك بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين بسبب أن التحليل الأولي لبيانات التجارة الخارجية ، يبين شروط فقدان الاقتصاد أو ربحه للدخل ، من خلال فحص أرصدة الموازين التجارية على المستوى الكلي، على مستوى الدولة أو المناطق الجغرافية، كما يسمح تحليل بيانات التجارة الخارجية، على المستوى الجزئي (بالنسبة للمؤسسة) من تحليل الأسواق أما البيانات الهيكلية حسب المنتج تمكن من قياس درجة تبعية الاقتصاد، سواء من حيث الصادرات أو الواردات، مما يمكن من الحكم على ضعف الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية، لهذا سنحاول من خلال هذا المحور التحليل الأولى لبيانات التجارة الخارجية على المستوى الكلي، من خلال تطور المبادلات التجارية للجزائر الذي يوضحه الجدول الموالي ، بإدراج كل من الميزان التجاري الجزائري ، رصيد الميزان التجاري، مع ابرز كذلك كل من الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وصادرات المحروقات، دون نسيان معدل التغطية خلال الفترة 2011-2019

الجدول رقم (6) تطور مكونات الميزان التجاري الجزائري 2012-2019

السنة	2012	2013	2015	2017	2019
الصادرات	2062	65917	37787	35191	35823.54
الواردات	71427	54852	51501	46059	31934.12
الميزان التجاري	47247	11065	13714	10868	6110.57
نسبة التغطية	229	119	67	76	85.43

المصدر: الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار 2012-2019 المديرية العامة للجمارك

[1] زريمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية وإصلاحات صندوق النقد الدولي تحليل دروس الأمس للاستفادة لأزمة اليوم، مجلة المالية والأسواق، د س، ص270.

الشكل رقم 6: تطور مكونات الميزان التجاري الجزائري 2012-2019

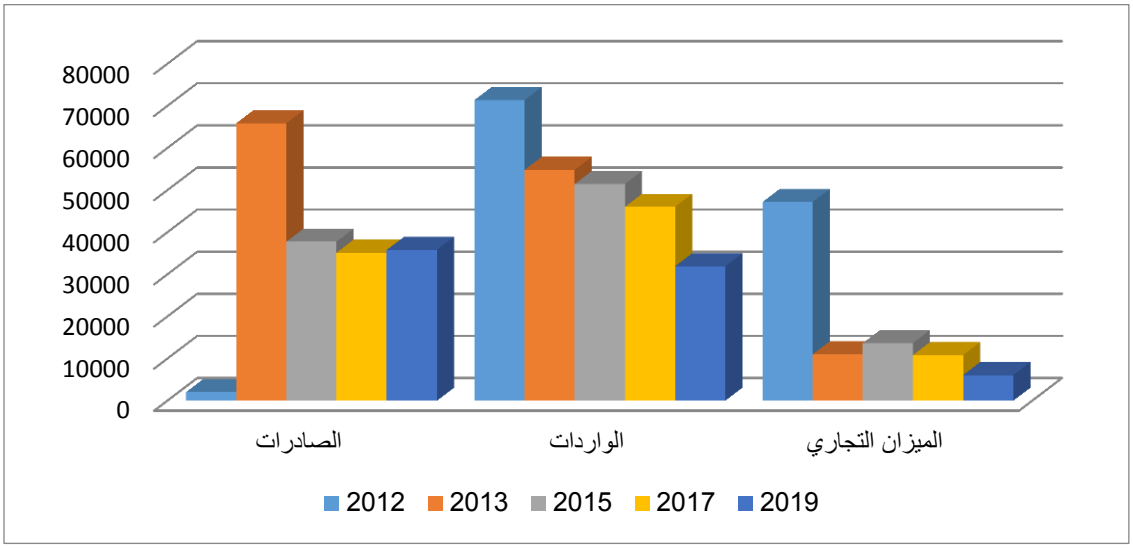

المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول

يلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أن الميزان التجاري الجزائري ضعيف البنية لارتباطه من جهة بالأحوال الخارجية للمواد الأولية عند تصدير المحروقات، ومن جهة أخرى ، بالمنتجات الأساسية عند الاستيراد مع تسجيل الميزان التجاري انخفاض شديد عام 2012 بسبب انخفاض سعر النفط انتقل من 108.6 دولار للبرميل في أكتوبر 2012 لـ 59.2 دولار للبرميل في أكتوبر 2013 مقابل ارتفاع في الواردات أما رصيد الميزانية متغير حسب أسعار النفط ، رغم أنه حقق فائض كبير خلال الفترة 2012-2014، لكن ذلك ليس بسبب قوة الاقتصاد الجزائري، لكنها فوائض تخفي التشوهات الهيكلية التي يعاني منها ، لهذا سجل عجز عام 2015 متأثرا بانخفاض صادرات المحروقات، ليصل العجز لـ 6110.57 مليون دولار خلال 2019، كما وصل معدل التغطية لـ 85.43 %، ما يعكس هشاشة الميزان التجاري أمام صادرات المحروقات التي تقلصت إن ارتفاع معدل التغطية عن المائة بدل على ان الواردات مغطاة كليا بالصادرات، أي ان الصادرات تغطي حاجة الاقتصاد من الواردات وأكثر لكن انخفض هذا المعدل عن المائة منذ 2014، ما يدل على عدم مقدرة الصادرات تغطية كلية للواردات، بسبب انخفاض سعر النفط مما خفض الصادرات وبذلك إيراداتها حيث وصل عام 2018 إلى 90.22 %، مقارنة بنتائج سنة 2017 الذي بلغ فيها 76 %، لينخفض لـ 85.43 عام 2019 وصادرات الجزائر من منظور بعض 90.22 %، مقارنة بنتائج سنة 2017 الذي بلغ فيها 76 %، لينخفض لـ 85.43 عام 2019 [1].

[1] عبد القادر خليل: الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد (دراسة تقييمه حول الاقتصاد الجزائري)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 46، 2009، ص103

المبحث الثاني: المنظمات الدولية وقطاع التجارة الخارجية الجزائري خلال الفترة (1994-2019)

عرف قطاع التجارة الخارجية تذبذبات قوية و مستمرة خلال العقود الثلاثة الماضية من جهة بسبب تأثره بالعوامل الخارجية، على غرار عدم الاستقرار الذي تعرفه أسعار المحروقات التي ساهم بقسط كبير في زيادة حجم الصادرات الجزائرية، و أيضاً تدهور سعر صرف الدولار الأمريكي في السوق الدولية، بالإضافة إلى تأثير التضخم الخارجي عبر السلع المستوردة ، و من جهة أخرى بسبب تأثره بالعوامل الداخلية التي تتجلى في ضعف الإنتاجية الحدية للعامل الجزائري في مختلف القطاعات الإنتاجية، و فشل أغلب سياسات الإصلاح الاقتصادي المتبعة خلال هذه الفترة. كل هذه العوامل تسببت بشكل كبير في تراجع الإنتاج الذي أدى بدوره إلى زيادة الواردات، و انحصار الصادرات فقط على ميدان الطاقة. أمام هذا الموقف أصبح لزاماً على الجزائر أن تقوم بتحسين نوعية منتجاتها و تنويعها و تأهيلها بالكيفية التي تمكنها من مواكبة المنافسة الشرسة الموجود في الأسواق، و التقليص من تبعيتها الشبه مطلقة لمجال المحروقات. لتحقيق مرادها تعلم الجزائر أن الأمر لن يكون سهلاً، وذلك بخلق منظمات دولية وقطاع تجارة جديد ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى المنظمات الدولية وقطاع التجارة الخارجية الجزائري خلال الفترة (1994-2019).

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي وقطاع التجارة الخارجية الجزائري

يقوم الصندوق النقد الدولي بتسطير برامج اقتصادي للدولة الراغبة في الحصول على تسهيلات ائتمانية ضمن، الشرائح العلية متضمن الأطر العامة التي يجب ان يسير عليها اقتصاد هذا البلد خلال فترة الأزمات ويعود استخدام مصطلح التكييف من ضمن المصطلحات المتداولة (التثبيت التصحيح التسهيل) من منطلق أن هدف الصندوق لوضع هذه البرامج هو العمل على تكييف الاقتصاد مع أطاره الفكري الذي يعطي أهمية معتبرة لتغيرات وتطورات السوق، وأبعاد الدول عن التدخل المباشر على الحياة الاقتصادية.[1]

أولا: برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث(الاستقرار الاقتصادي):1994-1995

إنّ زيادة حدة الاختلالات التي ظهرت في البرنامج السابق دفعت الجزائر للجوء إلى صندوق النقد الدولي للمرة الثالثة، من أجل تجاوز الأزمة، واستيراد المواد الغذائية، فألحقت أضرار بجهاز الإنتاج، وزادت الاختلالات، مما أدى إلى تحرير رسالة القصد(النية) التي على ضوئها تمّت الموافقة على الاتفاق الاستعدادي. تضمنت هذه الرسالة استراتيجية جديدة من شأنها تسريع عملية التحول نحو اقتصاد السوق، تمثلت في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية رفع النمو الناتج الداخلي الخام بين 03 و06 % ومنه تخفيض معدل التضخم، وترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإعادة

[1] طاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2004،ص181.

هيكلة مؤسسات الدولة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد، وتوفير السكن من خلال إعطاء الأولوية لقطاع البناء، والمحافظة وافق الصندوق منح الجزائر مساندة مالية مقدرة 37 على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية بـ5.731 مليون حقوق سحب خاصة، مما أعاد ثقة المؤسسات المالية في الجزائر، فتمت عدة اتفاقيات من أجل جدولة ديوان انطلق هذا البرنامج بمجموعة من الأهداف أهمها إعادة بعث النشاط الاقتصادي الحقيقي المترجم بنمو اقتصادي بـ3.5 %مقابل 1.1 %للفترة 1994–1995 وتخفيض معدل التضخم إلى 3.10 %مقابل 1.35 %في سنة 1994 ،وتخفيض عجز تضمن البرنامج إعادة 38 الميزانية إلى 3.1 %من الناتج الداخلي الخام مقابل 8.2 % في 1994.

توازن الأسعار من خلال مراجعتها ورفع الدعم عليها، وفسح أمام ميكانيزمات السوق، وتخفيض الدينار وضرورة انزلاقه لمواجهة الأزمات الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول، تحرير التجارة الخارجية والأسعار لتخفيف عبء خدمة الدين الخارجي على المدى المتوسط والطويل، دعم الإنتاج الزراعي وترقية قطاع البناء والأشغال العمومية، لتنويع الصادرات.[1]

ثانيا: برنامج التعديل الهيكلي 1995–1998

رغم برامج الإصلاح المطبقة سابقا، ونظرا للنتائج التي ظهرت خلال التثبيت الاقتصادي الثالث، لم تجد الجزائر بدا من اللجوء– كالعادة– إلى توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي بداية 1994 ،والذي انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي غطى الفترة من01 أبريل 1994 إلى31 مارس 1995 اتفاق آخر سنة 1995 تمّ بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل وافق 39 الهيكلي المتوسط المدى، يغطى الفترة من 31 مارس 1995 إلى 01 أبريل 1998 الصندوق على تقديم القرض للجزائر في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض، وحدد مبلغه بـ28.169.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وهو يعادل 9.127 من حصة الجزائر. وافق بعدما قدمت الجزائر خطاب النوايا المتضمن محتوى برنامج التصحيح الهيكلي، الذي تنوي تنفيذه في الثلاثة سنوات الموالية في إطار استقرار الاقتصاد الوطني والتحول إلى اقتصاد السوق، وكان ذلك ضمن الراءات ذات طابع الاستقرار التي تنص على مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار جميع السلع والخدمات، وتحرير أسعار الفائدة، إعطاء استقلالية أكثر للبنوك التجارية ، إضافة إلى القضاء على عجز الميزانية، وتنمية الادخار العمومي عن طريق تقليص النفقات العامة، وزيادة توسيع الإيرادات العامة عن طريق توسيع الوعاء الضريبي، وإجراءات ذات الطابع الهيكلي هدف إلى فتح رأسمال الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية العمومية للمستثمرين الأجانب والمحليين40 ،ومتابعة تحرير التجارة الخارجية برفع القيود الإدارية والمالية بالإضافة إلى تنويع الصادرات من غير المحروقات**(إنشاء هيئة تأمين القرض على التصدير، صندوق دعم وترقية الصادرات)** إضافة إلى طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لرسم الشراكة والوصول إلى إنشاء منطقة التبادل الحر.

[1] الهادي الخالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر،1996،ص195.

ثالثا: التجارة الخارجية بعد تطبيق برامج الصندوق1994-2019

استطاعت الجزائر أن تسدد الدين الخارجي العام خلال الفترة من 2000 إلى غاية 2013، حيث انتقلت المديونية من 25 مليار دولار سنة 2000 إلى 4.3 مليار دولار في سنة 2013، مثلما تبرزه معطيات الجدول الموالي:[1]

الجدول رقم(7):تطور المديونية بدعم صندوق النقد الدولي في الفترة1994-2019

السنوات	1994	1996	2003	1998	2000	2004	2006
حجم المديونية	19.8	23.7	25.8	26.9	25.08	22.31	5.7
السنوات	2008	2010	2012	2014	2016	2018	2019
حجم المديونية	5.58	5.7	5.41	7.5	4,4	3.6	3,3

المصدر: بعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية،ط1، ص181.

الشكل رقم 7 : تطور حجم الديونية بدعم صندوق النقد الدولي في الفترة1994-2019

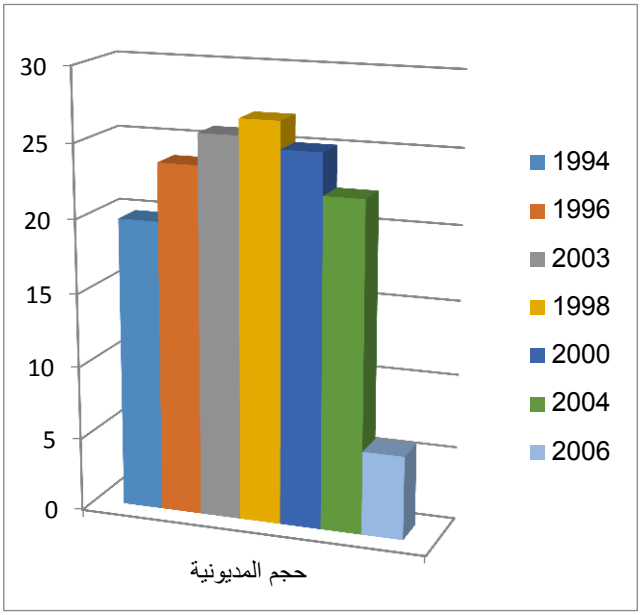

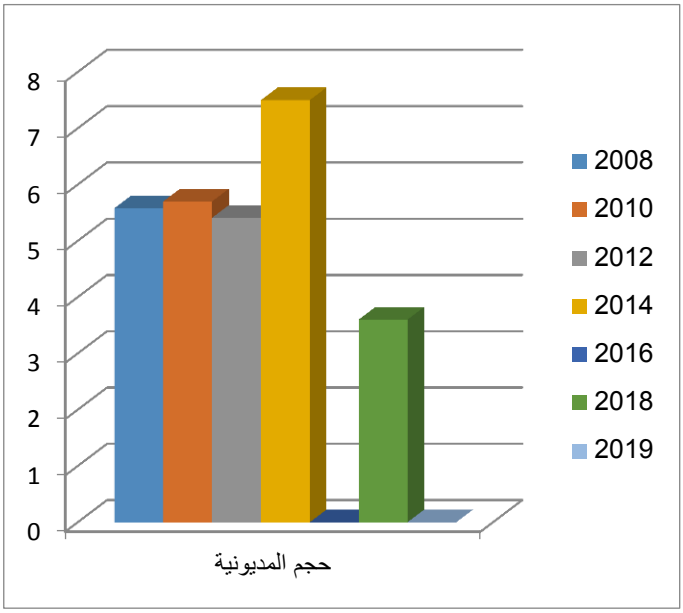

المصدر: من عداد الطلبة بالاعتماد على مراجع وبيانات

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني ان صندوق النقد الدولي في الجزائر لفترة 1994-2019 كانت النسب جد متقاربة ففي سنة 1994 قدرت نسبة حجم المديونية بـ 19.8 فكانت النسب في تزايد إلى غاية 2014 حيث قدرت بـ 22.31 ففي سنة 2006 لاحظنا تراجع كبير في نسبة حجم

[1] سمير محمود ناصر، جماعات الضغط الاقتصادية الدولية وآثارها على التطور الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الفرقد، سوريا،2005،ص33.

المدونية فقدرت بـ 5,7. فذهبت النسب في تراجع كبير حيث قدرت في سنة 2014 بـ 7,5 فهذه الفترة كانت مرتفعة نوعا ما بالنسبة للفترات الاخرى اما في سنة 2019 فقدرت نسبة النسبة حجم المديونية في لجزائر بـ 3,3 وذلك راجع إلى الظروف التي طرئت في العالم وهو كوفيد-19-

المطلب الثاني: اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومحاولة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا، حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة الآتية " نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين "، أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED في نهاية الثمانينات، حيث تم استعمال كلمة شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا، و يمكن طرح التعاريف التالية:

أولا: ماهية الشراكة والاتحاد الأوربي

1. تعريف الشراكة

التعريف الأول: عرفت الشراكة على أنها:" هي عقد أو إتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين لشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي)مشاريع تكنولوجية وصناعية(أو خدمي أو تجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، وال يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل منهما في رأس المال الملكية، وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والعالقات التجارية، والمعرفة التكنولوجية، والمساهمة كذلك في كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق وسيتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية"[1]

التعريف الثاني: وعرفت الشراكة أيضا على أنها: "الاستثمار المشترك على أنه ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية أو يكون أحد الأطراف فيها شركة دولية ، تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه"[2]

2. خصائص الشراكة

ومن بين الخصائص التي تميزت بها الشراكة نجد:

- ✓ خاصية الحركية في تحقيق الأهداف المشتركة

[1] زينب حسين عوض هلال، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، بدون سنة،ص423.

[2] سميح مسعود برقاوي، المشروعات العربية المشتركة، الواقع والأفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة، بيروت، لبنان، 1988،ص19.

- ✓ هي اتفاق طويل أو متوسط الأجل بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل دولة البلد المضيف.
- ✓ قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية عامة أو خاصة[1].

في حين أن الاتحاد الأوروبي هو جمعية دولية للدول الأوروبية يضم 27 دولة وأخرهم كانت كرواتيا التي انضمت في 1 يوليو 2013، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت الموقعة عام 1991 ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن الماضي.

من أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية. لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدة لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على أنه اتحاد فدرالي حيث أنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم.

للاتحاد الأوروبي نشاطات عديدة، أهمها كونه سوق موحد ذو عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامه 19 دولة من أصل ال28 الأعضاء، كما له سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة. احتفل في مارس 2007 بمرور 50 عام على إنشاء الاتحاد بتوقيع اتفاقية روما. حصل الاتحاد الأوروبي في 12 أكتوبر 2012 على جائزة نوبل للسلام لمساهمته في تعزيز السلام والمصالحة والديمقراطية وحقوق الإنسان في أوروبا[2].

ثانيا: التعاون وفق الشراكة الأوروبية

يمكن اعتبار بداية هذه المرحلة مع مؤتمر برشلونة في نوفمبر من سنة 1995 وذلك بمشاركة 27 دولة، حيث تم فيه وضع الخطوات الأولى لإنشاء نظام تعاون إقليمي، سياسي، اقتصادي، اجتماعي وثقافي جديد لحد الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة أورومتوسطية في غضون سنة 2010، والتي تعمل على إزالة جميع القيود المفروضة على حرية تنقل المنتوجات الصناعية والزراعية وتنقل رؤوس الأموال ، غير أنه ينبغي الإشارة إلى فكرة عقد اجتماع بلدان المتوسط ترجع إلى بداية الثمانينات عندما اقترح الرئيس الفرنسي أن ذاك (فرانسو ميتران) خلال زيارته للمغرب سنة 1983 عقد اجتماع (5 + 4) اي 5 دول مغاربية (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا موريتانيا)، و4 دول أوروبية (البرتغال، إسبانيا إيطاليا، فرنسا) وأصبحت ندوة (5 + 5) بعد انضمام مالطا، ودخلت هذه الندوة جزئيا حيز التنفيذ أثناء الملتقي الذي انعقد بمرسيليا في 1988/12/17

تحت عنوان " حقائق وأفاق العلاقات بين الدول الأوروبية المتوسطية والدول المغاربية المرتبطة باتفاقيات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية " ، ثم تلت هذه الندوة ندوة أخرى انعقدت بمدينة طنجة

[1] خرمبالي ولد محمد، الأثار الاقتصادية للشراكة العربية –الأوروبية على الاقتصاديات العربية "تجربة تونس والمغرب" رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر،2003م،ص34

[2] موقع الكرتوني متوفر عبر الرابط:https://ar.wikipedia.org,consulte تاريخ زيارة موقع 26-05-2022 على الساعة 20:00.

المغربية ما بين 24 27/05/1989 حضرتها كل الدول المغاربية بما فيها ليبيا ". ثم تطورت فكرة الشراكة واتفاقية التبادل الحر مع الدول المتوسطية، حيث تبنت إسبانيا الفكرة وقدمتها في شكل اقتراح خطي بموافقة المجلس الأوروبي في لشبونة في شهر جوان 1992، وهذا باعتبار أن الفكرة كانت في البداية محصورة على الفضاء المغاربي فقط ثم توسعت لتشمل بلدان البحر الأبيض المتوسط الإثني عشر وهو مضمون البيان الصادر عن اللجنة الأوروبية بتاريخ 1994/10والذي يحمل عنوان: " تدعيم السياسة المتوسطية الأوروبية وإقامة شراكة أورومتوسطية. "

ثالثا: إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة، يكون بإتباع عدة إجراءات وخطوات متسلسلة، ذلك أنه لا توجد شروط محددة لذلك، بل يتم الانضمام عن طريق التفاوض مع أعضائها، لأن كل حالة انضمام لها خصوصياتها. وغالبا ما يتم الحصول على عضوية هذه المنظمة بعد عدة جولات، بسبب عدم وجود معيار محدد للانضمام[1]

1-وضعية الجزائر بين عهد الاتفاقية والمنظمة: لقد كانت الجزائر تابعة لاتفاقية الـGATT عن طريق الالتزامات المتخذة من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية، وذلك في إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. وانسحبت الجزائر من هذه الاتفاقية على أساس التوصية العامة Recommandation في 18 نوفمبر 1960 .وبعد ذلك بخمس سنوات، وبالضبط في مارس 1965 ، قرر الأعضاء المتعاقدون أن تستفيد من التطبيق الفعلي لقواعد الاتفاقية، مثلها مثل الدول النامية الأخرى، وهكذا بدأت الجزائر تستفيد من نظام الملاحظ في الاتفاقية، بتطبيق المادة26 الفقرة " ج " الخاصة بالقواعد والإجراءات التي تخص الدول التي كانت مستعمرة وبقيت الجزائر تستفيد من نظام الملاحظ، إلا أنها لم تتقدم بطلب التعاقد في هذه الاتفاقية إلى غاية سنة 1987 ،أي في آخر جولة وهي جولة الأورغواي.

2-وضعية الجزائر قبل جولة الأورغواي: قبل جولة الأورغواي تم السماح للجزائر، وغيرها من الدول التي كانت مستعمرة ثم استقلت، أن تستفيد من تطبيق قواعد الاتفاقية، ولكن بصفة مؤقتة، ذلك في انتظار أن تتخذ سياسة لتجارتها بعدما أصبحت الجزائر تتمتع بصفة عضو مشارك أو منتسب في الاتفاقية، أي ما يعرف أو يسمى بـ FACTO فقد أصبحت ملزمة باحترام القواعد والمبادئ العامة في الاتفاقية، لكنها غير مجبرة على احترام الترتيبات الخاصة بالإجراءات، كالإعلان عن المقاييس، أو الإجراءات التي تعمل أنها أو تستعملها. وسمحت هذه الوضعية للجزائر بالاستفادة من بعض الإيجابيات، التي تمنحها الاتفاقية مثل شرط الأمة المفضلة، والمعاملة الخاصة الممنوحة للدول النامية. ولهذا كان على الجزائر أن تطبق مبدأ

[1] خرمبالي ولد محمد، المرجع السابق، ص38.

تعميم معاملة الدول الأكثر رعاية في علاقاتها مع الدول المتعاقدة، لكنها لم تكن ملزمة بالقيام بتخفيضات جمركية، لأنها لم تكن طرفاً في الاتفاقية.

3- مكانة الجزائر من الاتفاقية أثناء وبعد جولة الأورغواي: أثناء قيام جولة الأورغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في سنة 1986 ، قررت الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية، أن تسمح للدول النامية التي كانت تشارك في الجولات السابقة كعضو ملاحظ، أن تشارك في مجريات جولة الأورغواي مع شرط أن تبلغ نية الانخراط أو التعاقد في الاتفاقية قبل 30 أفريل 1987 ،وهذا عكس الجولات السابقة، حيث كانت هذه الدول ومن بينها الجزائر تشارك كعضو ملاحظ دون شرط تبليغ نية التعاقد.

وفعلاً فقد قدمت الجزائر في 30 أفريل 1987 إلى سكرتارية الاتفاقية مقررا تبين فيه نيتها في الانخراط والتعاقد في الاتفاقية، والقيام بلقاءات مع الأطراف المتعاقدة من أجل الانخراط النهائي، وفي جويلية 1987، تم تأسيس فوج عمل لدراسة ملف وطلب الجزائر للتعاقد في الاتفاقية. وهكذا فقد شاركت الجزائر في جولة الأورغواي كعضو ملاحظ، وفي نهاية أعمال الجولة، قامت الجزائر بالتوقيع على القرار النهائي وهذا بمراكش في المغرب. [1]

4- **الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتحضير عملية الانضمام إلى OMC:** من أهم الشروط التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة على الدول الراغبة في الانضمام إليها، انتهاج نظام اقتصاد السوق. هدف تحقيق الانفتاح الاقتصادي، وتحرير تجارتها الخارجية، بالإضافة إلى تفكيك الرسوم الجمركية، وتعديل قوانينها وفق القوانين والتشريعات الدولية. وباعتبار الجزائر تتفاوض حاليا من أجل الانضمام إلى هذه المنظمة، وهدف تسهيل و تسريع العملية، قامت باتخاذ عدة إجراءات، تتمثل أهمها في:

- ✓ **تعديل المنظومة القانونية:** من أهم التسهيلات التي يمكن تقديمها لتسريع عملية الانضمام، هي تعديل المنظومة القانونية الجزائرية وفق القوانين المعمول أنها على مستوى المنظمة، وفي هذا الصدد فقد خطت الجزائر خطوة كبيرة في مجال الإصلاح التشريعي، بحيث تمت مراجعة قانون التعريفة الجمركية، الشيء الذي يسهل في عملية التفاوض، وذلك لأهمية التعريفة الجمركية في المفاوضات إن هذا التعديل، سوف يساعد في تسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، كما قد يساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر، ومن هذا المنطلق عملت الجزائر على مثل إصدار أمر رئاسي في أوت2001 يتضمن قانون الاستثمار. وكانت في كل مرة تسعى لتطوير منظومتها القانونية، وصادقت على اتفاقية " بيرن " المتعلقة بحماية الأعمال الأدبية والفنية في سنة1997مما أعطى القوانين الجزائرية مرجعية دولية، وفتح الفضاء الجزائري في المجال الفكري

[1] بوسيف محمد شريف، "واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة تخرج من المدرسة العليا للتجارة، تخصص علوم التجارية والمالية، 2008م، ص 16

والفني والعلمي على التنظيمات العالمية، والقوانين الدولية المنصوص عليها في الاتفاقيات. ومن جهة أخرى، فقد وقعت الجزائر على الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة والتي تنص على ضرورة التزام الدول الأعضاء في المنظمة بعدة محاور، منها حقوق المؤلف حماية العلامات التجارية وبراءات الاختراع، بالإضافة إلى الأعمال الفنية والتقنية. وهدف هذه الاتفاقية إلى خلق جو من الانسجام في السوق العالمية وتنظيمها، كما أنها مهمة بالنسبة للدول التي تتفاوض بشأن الانضمام لذلك يجب على الجزائر أن تعمل على تعديل المزيد من القوانين بما يتناسب ومتطلبات السوق العالمية، ويضمن الحقوق الفردية للإبداعات والاختراعات وتسويقها في الجزائر وفي هذا الصدد فقد قدمت الجزائر التزاما بأن تقوم بتعديل جميع التشريعات وستصبح مطابقة مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة وذلك قبل نهاية سنة 2003

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1994-2019

لقد مرت الجزائر بعدة تغيرات على مستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمؤسسي، ويرجع ذلك إلى الاختلال الهيكلي الاقتصاد سنة 1986، مما غير في تغير سياسات التجارية من فترة إلى أخرى، خصوصا، أنها مرت تحول إلى الاقتصاد السوق، وشراكة الاورومتوسطية، ومفاوضات دخول المنظمة التجارة العالمية. ومن بين الأثار سياسات التجارة الخارجية نجد الإيجابية والسلبية ..الخ، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق اليها:

المطلب الأول: أثر سياسات التجارة الخارجية على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر

تسعى الجزائر وكغيرها من الدول إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك وعيها من بأهمية هذا الاندماج على اقتصادها، بحيث نجد أنها ومنذ حصولها على الاستقلال عملت على النهوض باقتصادها وتطويره حتى يواكب التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي ولأن عملية تحول إلى اقتصاد سوق وشراكة الارومتوسطية، وانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تدخل في إطار الإصلاحات التي باشرتها الجزائر من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، ولتحقيق أفضل النتائج عملت على تكييف اقتصادها مع متطلبات المنظمة العالمية للتجارة علما أنها على وشك الانضمام إليها ومن بين هاته الأثار نذكر:

أولا: الآثار الإيجابية المنتظرة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن الحديث عن الآثار الإيجابية المنتظرة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ما هو إلا ترجمة لأصوات المؤيدون للانفتاح التجاري والمؤكدين على ضرورة اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي وهم يستندون في طرحهم هذا على الفوائد والمكاسب التي سيحققها حسبهم الاقتصاد الجزائري من جراء هذا الانضمام والتي هي في حقيقة الأمر في أمس الحاجة إليها، فانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة أصبح اليوم يمثل ضرورة وواقعا لا مناص منه.[1]

1) الآثار الإيجابية للانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

على قطاع الاستثمارات للاستثمار دور ريادي في دفع عجلة أي اقتصاد نحو النمو والتطور خاصة وأن جندت له الخبرات والمهارات من اجل تحسين أداءه، ومن المعلوم ان الدخول في المنظمة العالمية للتجارة

[1] رفعت سيد إسماعيل علي البسيوري، الاندماج والتحالفات الاستراتيجية بين الشركات في الدول العربية، المنظمة العربية لتنمية الإدارة، مصر، د س، ص123

سوف يفتح الباب الواسع أمام دخول الاستثمارات الأجنبية إلى التراب الوطني فيتوقع دخول خبرات أجنبية متفوقة وهذا سيعود بالفائدة للجزائر ويمكن ان تحقق منه أثار ايجابية نذكر منها:

- يمكن للجزائر من الحصول على مصادر التمويل الدولي من الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من القروض الأجنبية لإبعاد شبح المديونية الخارجية
- امكانية تقليص حجم البطالة أو الحد منها في الجزائر
- إمكانية الحصول على المعارف التسويقية والتكنولوجية والتسييرية وغيرها
- إمكانية التحفيز مشاريع محلية جديدة وكذا تعويض النقص الحاصل في الاستثمارات المحلية إمكانية تذليل العقبات للمستثمر الجزائري المقيم بالخارج
- إمكانية تدعيم التجارة الخارجية للجزائر[1].

2) اثر المنظمة العالمية للتجارة على القطاعات الاقتصادية الخدمية

تعد القطاعات الاقتصادية الحديثة من أكثر القطاعات تأثرا بنتائج الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة كونها تعد من الركائز المهمة التي تعود بالفائدة على أي اقتصاد اذا تم تسيرها واستغلالها كما يجب ونظرا ها الجزائر تسبب في ارهاق هذه القطاعات لان الواقع الاقتصادي الضعيف الذي تعيشه الدول العربية به وقد كان للانفتاح التجاري أثرا بالغا لهذا الضعف نتيجة لعدم قدرتها على مواكبة القطاعات نفسها في الدول

3) أثار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع الخدمات المصرفية

أن حال قطاع الخدمات لا يختلف على حال القطاعات الاقتصادية المذكورة بل يكاد يكون الوضع فيها أخطر نتيجة لضعف البنية الاقتصادية للدول العربية والخدمات لن تكون بمعزل على هذا الضعف لان العلاقة عين القطاعات تكون متوافقة خاصة بعدما واجه هذا القطاع تدفقات خدمية من الخارجي نتيجة الانفتاح

ثانيا: الآثار الإيجابية السياسات التجارية على الأبعاد الاقتصادية:

على القطاع الصناعي: يحتل القطاع الصناعي اليوم مكانة مهمة باعتباره عصب الاقتصاد العالمي فهو أصبح، المعيار الذي يقاس به درجة تطور الدول من عدمها، وبالنظر إلى هذه الأهمية يشغلها أعطته

[1] زعباط عبد الحميد، معدلات تبادل الجزائري أفاق تطورها، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، ع3، الجزائر،2003، ص74.

منظمة التجارة العالمية أولوية واهتماما كبيرا ظهر جليا في نصوص اتفاقيات عديدة[1].لكن الجزائر لديها استراتيجية في مجال القطاع الصناعي للمضي قدما، فهي تحاول لأجل التنويع الاقتصادي من خلال برامجها، وأول ما اهتمت بالصناعات التحويلية، ولديها تطلعات إلى الصناعات الثقيلة.

- **على القطاع الفلاحي:** ان أهمية هذا القطاع في الاقتصاد العالمي نتيجة ارتباطه بصورة مباشرة استقرار اقتصاديات الدول ذلك لأن التطرق إلى القطاع الفلاحي يعني تسليط الضوء على قدرة الدول على تحقيق كتفاءها الذاتي وبالتالي ضمان أمنها الغذائي مما يعني ضمان استقلالها الاقتصادي[2].

✓ لعل من أهم النتائج الإيجابية المنتظرة من الاتفاق المتعلق بتخفيض الدعم المقدم للمنتجات الفلاحية الجزائرية مساهمته في رفع كفاءتها التنافسية أمام المنتجات الفلاحية للدول الأخرى في الأسواق العالمية ، وكذا تركيز على القطاع الزراعي وخاصة لديها اكتفائي داخلي، مزال تطلعات الى التصدير العالمي، من خلال الاستراتيجيات المتبعة من خلال برامج الانتعاش والنمو الاقتصادي.

✓ كذلك من الآثار الإيجابية المنتظرة من إتفاق الدعم المتعلق بالقطاع الفلاحي نجد أنه سواء في حال رفعه أو خفضه فإن الجزائر ستحقق نتائج إيجابية على المدى الطويل في كلتا الحالتين، ففي حال رفع الدعم عن الصادرات الفلاحية فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي الوطني من جهة.

- **الآثار الإيجابية على أبعاد قطاع الخدمات:**

نستنتج ان قطاع الخدمات له أثار متعددة منها:

✓ سيساهم تحرير الخدمات في الجزائر في إيجاد أفضل الأساليب الإدارية والمحاسبية والاستفادة من تراكم الخبرة وإعداد إطاراتها على مستوى عالي من الكفاءة مما سيدعم سوق رأس المال بالخبرات المؤهلة والمدربة تدريبا عاليا مجفي الاكتتاب والسمسرة والمقايضة والترويج وإدارة المحافظ وصناديق الاستثمار.

✓ إن تحرير تجارة الخدمات المالية في الدول النامية سيعمل على تنشيط سوق الخدمات المالية فيها وسينمي أسواقها المحلية، كما سيدفع بالسلطات المحلية إلى تحسين معاملتها للشركات والمصارف الأجنبية مما سينعكس إيجابا عليها من خلال تشجيع الخبرة ورأس المال الأجنبي للوفود إليها، لتقديم المزيد من السيولة للأسواق المحلية إلى جانب مساهمتها في تشجيع المدخرات المحلية.[3]

---

[1] عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي، ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية، ط2، القاهرة ،2004م، ص316.

[2] ناصر داي عدون وآخرون، الجزائر والمنظمة العالمية، دار المحمدية العامة، ط1، الجزائر، 2003م، ص152.

[3] سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية وأثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، دار مطلع الدستور التجارية،ط1، الرياض، السعودية، 2003م، ص134.

- **الآثار الإيجابية على الأبعاد الاجتماعي**

يشغل الجانب الاجتماعي خاصة ما تعلق بمستويات الفقر والتشغيل حيزا كبيرا من الاهتمام لدى الدول والهيئات العالمية كمنظمة التجارة العالمية ، بحيث تسعى من خلال نظامها التجاري العالمي واتفاقياتها إلى تشكيل قوة دافعة تمكنها من خلق فرص للشغل ومن ثمة مكافحة الفقر، وهو ما يمكن تجسيده في حال وجود تجارة حرة ومستقرة مما يعني توفر مناخ ملائم للنمو الاقتصادي ، فهي تشجع على التدرج في تحرير التجارة من أجل إعطاء فرصة للدول النامية كالجزائر مثلا للتكيف مع هذا الوضع الجديد ، كما ترى أن هناك عوامل أخرى خارج عن نطاقها تأثر في معدلات البطالة وهي تختلف بحسب درجة تطور أو تخلف الدول.

ثالثا: الآثار السلبية المنتظرة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن الحديث عن الآثار السلبية المنتظرة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة نابع من وضعية الاقتصاد الوطني الذي يعاني من التبعية الشبة كلية لعائدات البترول، ضف إلى ذلك الضعف والتراجع الذي تعرفه قطاعاته الاقتصادية الثلاث، فالجزائر وفي حال انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن ذلك يعني أنها تصبح ملزمة بتطبيق كل بنود هذه الاتفاقية بمجرد التوقيع عليها

- ✓ **أثار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع الخدمات المصرفية**

تعد الخدمات المصرفية العربية من أكثر القطاعات تأثرا بالتغيرات الحاصلة في الساحة الاقتصادية خاصة بعد ضم بعض هذه الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة الأمر الذي نتج عنه ظهور سلبيات وإيجابيات أثرت في سير هذه الخدمات وفيما يلي توضيح لأهم هذه السلبيات والإيجابيات

الآثار السلبية لانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي العربي سمة المعاملات التقليدية هي سمة البنوك العربية في معاملاتها المالية وخدماتها المقدمة في حين ان منافستها من البنوك الأجنبية من البلدان المتقدمة تمتاز بالتطور و العصرنة الأمر الذي ترك فجوة عميقة بين كل منهما فبمجرد الانفتاح وتحرير تجارة الخدمات المصرفية ومشاركة الدول العربية في هذا الصدد بانضمامها دول منها إلى المنظمة وجدت نفسها في حقيقة التكافؤ في المنافسة المصرفية و واجهت هذه الأخيرة عدة سلبيات تذكر من بينها

- تزايد حدث اللازمات البنكية والسبب الرئيسي هو تدفق رؤوس الأموال الضخمة مع توسع كبير في الإقراض تزايد أنشطة غسيل الأموال حيث يؤثر سلبا في الاقتصاديات خاصة العربية منها
- تزايد سيطرة البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية على السوق المحلية العربية بعد تحرير تجارة الخدمات المصرفية ونظرا لان الموردين الأجانب اكثر كفاءة زاد ذلك في نفاذ هذه المؤسسات في الأسواق العربية جارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية

ولعل من أهم النتائج السلبية: [1]

- ✓ **على القطاع الصناعي:** تمثل الآثار السلبية المنتظرة على القطاع الصناعي نقطة حساسة في الاقتصاد الوطني بالنظر إلى هشاشة وضعف النسيج الصناعي، بحيث على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة لتحسينه وتقويته حتى يصبح قادرا على المنافسة الخارجية في حال الانضمام إن أول أثر سلبي يمكن ملاحظته ضعف الصناعة الجزائرية وعدم قدرتها على رفع معدل مثيلها في الناتج المحلي الخام هذا ما إذا قورنت بصناعات الدول المتقدمة ، هذا التباين ولد نوعا من الضغط لدى الدول النامية بحيث نجد أنها تعاني من تدهور في أسعار المواد الأولية وبالتالي ضعف في سيطرتها على إمكانياتها الصناعية.
- ✓ **على القطاع الفلاحي:** يحتل القطاع الفلاحي مكانة مهمة في اقتصاديات الدول باختلاف درجة تقدمها وتخلفها **فهو** مرتبط بصورة مباشرة باستقلالها وقدرتها على فرض سيطرتها واهمتها في الاقتصاد العالمي، ذلك لأن امتلاك فلاحة مزدهرة متنوعة يعني اكتفاء هذه الدول ذاتيا وبالتالي ضمان استقلالها الاقتصادي.

- **الآثار السلبية المنتظرة على قطاع الخدمات**

إن تحرير التجارة الدولية في القطاع المالي والمصرفي يعني فتح المجال أمام البنوك الأجنبية لتقديم خدماتها في السوق المحلية، وهو إجراء من شأنه أن يتسبب في خسائر كبيرة للبنوك المحلية من جراء المنافسة الضارة، كما أن هذا التحرير سيأثر بصورة مباشرة في السياسات الاقتصادية والنقدية بالدولة، ومن أمثلة ذلك التخفيض من الائتمان ومن الرقابة على النقد الأجنبي، ليصل الأمر في نهاية المطاف إلى عرقلة نمو الصناعات الوطنية الناشئة والتي تقوم بدعمها البنوك الوطنية[2]

- **الآثار السلبية المنتظرة على الجانب الاجتماعي**

واجهت المنظمة العالمية للتجارة في الآونة الأخيرة انتقادات كثيرة كان أبرزها المظاهرات الكبيرة التي شهدتها مدينة سياتل بالولايات المتحدة الأميركية والتي تسببت في فشل المؤتمر الرابع للمنظمة العالمية للتجارة ، بحيث وجهت لها عدة انتقادات تمحورت في مجملها على الجانب الاجتماعي ونسب الفقر الكبيرة التي أصبح يشهدها العالم والتي جاءت نتيجة إلزامها للدول النامية والسائرة في طريق النمو على تحرير اقتصاداتها ، وإعطاءها صلاحيات كبيرة للشركات المتعددة الجنسيات التي كانت السبب في القضاء على الملايين من مناصب الشغل في هذه الدول وتسجيل معدلات بطالة مرتفعة

[1] يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للنشر والتوزيع، ط، الجزائر، 2010، ص133.

[2] المرجع السابق، ص132.

المطلب الثاني: أثر سياسات التجارة الخارجية على الأبعاد البيئية والمؤسسة في الجزائر

بدأ النقاش حول الآثار المحتملة والمتبادلة ما بين السياسة البيئية والسياسة التجارية منذ سنة 1992، وكذ الاتفاقيات التجارية، ومن قبل المنظمة العالمية للتجارة، وفي جو عالمي اتسم بزيادة الوعي البيئي فكانت آنذاك أربعة فرضيات محتملة لأهم الآثار الناتجة عن الثورة التجارية والتي قد تخل بالتوازن البيئي وهي كما يلي:

1) آثار الاقتصاد السلمي

بما أن الحرية التجارية تزيد من مستويات الأداء الاقتصادي عموما، فإن ذلك يشكل بصفة آلية ضغطا على البيئة بسبب الاستعمال الواسع للموارد الطبيعية (متجددة وغير متجددة) في العملية الإنتاجية كمواد وسيطة مثل: الطاقة، الخشب، المياه. وهي عناصر ضرورية في أية عملية لتعظيم الإنتاج، هذا ما يساهم من جهة أخرى في زيادة حجم النفايات الصلبة الملوثة للتربة والمياه، والإفرازات الغازية السامة الملوثة للهواء. وعليه من الواضح أن أثر الاقتصاد السلمي الذي يخلقه التسارع في المبادلات التجارية يزيد من مختلف أشكال التلوث ويسهم في إعادة تخصيص الموارد الإنتاجية عن طريق التخصص والاقتصاد السلمي.[1]

2) آثار المنافسة

إن التوسع في المبادلات الدولية يفتح آفاقا كبيرة للمنافسة في الأسواق العالمية، هذا ما يدفع الشركات المتنافسة على تخفيض إنفاقها في مجال الحفاظ على البيئة للرفع من درجة تنافسيتها أو الحفاظ على نفس مستوياتها السابقة وهذا في إطار عام من التخفيف من التكاليف غير المسترجعة.

3) آثار ذات طابع جغرافي

إن الدول المتشددة في تطبيق المعايير والاشتراطات البيئية ستساهم في هروب الشركات – في وقت أصبحت العولمة المالية تساعد على انتقال الرساميل بسرعة وسهولة–إلى دول أقل تشددا بيئيا أو أكثر تسامحا مع الملوثين للبيئة، وهذا ما يسمى بنظرية لجوء الملوثين التي طبقتها شركة ميشلان لصناعة العجلات المطاطية بلجوئها إلى الجزائر.[2]

4) آثار تشريعية

حتى الدول التي تسعى لحماية محيطها والحفاظ على البيئة مع الرفع من مقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية بسن قوانين رادعة تحمي بواسطتها صحة مواطنيها من جهة وصناعتها الوطنية من جهة أخرى،

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، تحرير التجارة العالمية وآثارها المحتملة على البيئة والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة،1999، ص65.

[2] .ناصر عبد المهيمن، "المتطلبات البيئية للمنتجات النسيجية في ظل تحرير التجارة العالمية"، ورقة علمية مقدمة لوزارة التجارة والصناعة، القاهرة، مصر،2004،ص43.

ستجد نفسها متهمة بخرق القوانين الدولية للتجارة مما يدخلها في دوامة إجراءات قضائية وتعويضات مالية للمتضررين تجاريا من تشريعاتها والتي يفرض عليها تعديلها كبرهان لفقد الدول سيادتها الوطنية.

وعموما لا يزال الجدل قائما ما بين منظري السياسات البيئية والسياسات التجارية خاصة ما تعلق منها بالحرية التجارية ضمن السياسات التجارية ومدى تأثيرها على السياسات والاشتراطات البيئية المنتهجة. ولعل من بين أهم إفرازات هذا الجدل الاقتصادي خاصة في الفترة الحالية بعد إفرازات الأزمة المالية العالمية 2009 والتي ما زالت إرهاصاتها متواصلة هو ظهور استخدامات ذكية للاشتراطات البيئية في الحقل الاقتصادي بغية حماية الاقتصادات الوطنية من المنافسة الأجنبية من طرف العديد من الدول.[1]

ننوه في الأخير إلى أن هذه الآثار المستخلصة تبقى غير أكيدة ذلك لأن حدوثها ووقوعها من عدمه مرهون بما سيجلبه الانضمام إلى الجزائر، والذي هو متوقف على تاريخ توقيع الجزائر على برتوكول الانضمام ومن ثمة تصبح عضوا في المنظمة العالمية للتجارة.

[1] طارق عيد الروبي، التجارة والبيئة والتنمية المستدامة من منظور المنطقة العربية، وكالة شؤون البيئة، المملكة العربية السعودية،2007، ص26.

خلاصة الفصل

ومن خلال الفصل نستنتج ان السياسات التي اتبعتها الجزائر من اجل تحقيق التنمية المستدامة هي سياسة الإنعاش الاقتصادي، حيث شرعت الجزائر في تطبيق سياسة الانتعاش الاقتصادي في سنة2001، إلا ان سياسة التنمية المنشودة لم تحقق بعد ومازالت الجزائر تصنف ضمن صفوف الأخيرة في معظم التقارير العالمية حول التنمية في العالم، ولا يخف علينا من مشاركات الجزائر ضن المنظمة العالمية للتجارة وعلاقاتها بالدول الأوروبية التي كانت تتمثل في التعاون وفق الشراكة الأوروبية.

فمن خلال دراستنا للفترة ما بين 1994-2019 للتجارة الخارجية في الجزائر لاحظنا ان النتائج ضعيفة نوعا ما وذلك مقارنة بحجم البيانات المرصودة، وهو بذلك ما يمكن ان تحقيق تنمية كالصادرات والواردات والصندوق النقد الدولي وغيرها ما يتحكم في تنمية وتطوير السياسات التجارة الخارجية للجزائر.

الخاتمة

وفي آخر دراستنا نكون قد تطرقنا إلى التجارة والتي هي عبارة عن مجموعة من النشاطات التي تعتمد على تداول المُنتجات بين دولة مُعيّنة ودولٍ أُخرى وتُعرَّف بأنّها تبادل الخدمات، ورؤوس الأموال، والسّلع؛ عن طريق الحدود الدوليّة أو الإقليميّة، وتُشكّل التّجارة الخارجيّة جُزءاً مُهماً من اقتصاد أغلب دُوَل العالم، كما تؤثّر بشكلٍ مُباشرٍ على ناتجها المحليّ الإجماليّ، حيث سمحت لنا دراسة هذا الموضوع معرفة التحولات التي يعرفها الاقتصاد الوطني عموما وقطاع التجارة الخارجية على الخصوص، إذ تبين لنا جليا وبوضوح أن عمليات التجارة الخارجية تعد من أهم الركائز والدعائم الأساسية للتنمية الاقتصادية المنشودة، إلا أن التجارة الخارجية لم تقم بدورها الرائد في ذلك، والسبب يعود إلى تلك العراقيل والعقبات التي وقفت في طريقها والمتمثلة في التنمية الاقتصادية المنتهجة والمجردة من كل المعلومات الدقيقة والكافية على التقنيات التطبيقية في ميدان التجارة الخارجية.

اختبار الفرضيات

- **الفرضية الأولى:** إن سياسات التجارة الخارجية تعتبر ركيزة من الركائز الأساسية التي يجب مراعاتها في استراتيجية التنمية المستدامة. عدم صحة الفرضية
- **الفرضية الثانية:** ان السياسات التجارية جزء من التنمية المستدامة خصوصا ارتباطها بالتقدم الاقتصادي. صحة الفرضية
- **الفرضية الثالثة:** اعتمد الجزائر على السياسات التجارة الخارجية من اجل تحقيق التنمية المستدامة. عدم صحة الفرضية

ومنه يمكننا استخلاص مجموعة من الاستنتاجات في النقاط التالية:

- للتجارة الخارجية أهمية قصوى في وقتنا الراهن أي يعتبر التكامل والترابط بين الدولتين السمة الغالبة على يومياتها.
- للتجارة الخارجية اثر بالغ على الجوانب الاقتصادية للدول من خلال مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتوسيع أحجام السوق.
- إن تحليلنا للأرقام المبينة لهيكلة المبادلات التجارية وخاصة قطاع الصادرات يوضح التأخر المعتبر للجزائر مقارنة مع عدة دول مجاورة، إذ أن النتائج المحققة في السنوات الأخيرة تبقى بعيدة عن التوقعات، وهو الشيء الذي نتج عنه نقص الفعالية والعجز الذي يميز المؤسسات الوطنية في توسيع نشاطها، حتى يشمل قطاع الصادرات.
- إن زيادة درجة الانفتاح في البلد من شأنها أن تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، كما أن هذه الزيادة في الانفتاح تعمل على الزيادة في كل من الصادرات والواردات الحقيقية فالطلب المستمر على الصادرات ينعكس على معدل النمو الاقتصادي

توصيات الدراسة:

ومن خلال إجراءنا لدراستنا توصلنا إلى بعض التوصيات :

- التركيز على كل من قطاعي الزراعة والصناعة من أجل تعزيز الأمن الوطن
- اختلال الميزان التجاري وذلك بارتفاع نسبة الواردات مقارنة بالصادرات.
- وضع استراتيجية وطنية واضحة في المفاوضات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ومحاولة الاستفادة قدر الإمكان من المزايا التفصيلية التي تمنحها المنظمة للدول النامية
- محاولة الجزائر الاستفادة من تجربتها في مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوروبية
- تعزيز الشراكة وإعادة هيكلة قطاعات وفتح المجال أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية.

أفاق الدراسة

وفي نهاية دراستنا يمكننا الإشارة إلى مجموعة من المواضيع التي تكمل موضوعنا والتي يجب تناولها والتي حاولنا إيجازها في نقاط التالية:

- آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية حالة الجزائر
- استراتيجيات تطبيق التنمية المستدامة في الجزائر
- آليات تحرير التجارة الخارجية بالنظر إلى التغيرات الدولية المعاصرة والمستقبلية
- دور التجارة في تقريب سكان العالم فيما بينهم
- مدى إمكانية تحويل العالم إلى قرية صغيرة بتطوير التجارة الإلكترونية في ما يخدم التنمية المستدامة والأجيال اللاحقة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب:

1. جمال الدين عويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية للتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2000.
2. جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، ط 1، مصر، 1992.
3. طالب محمد عوض: التجارة الدولية نظريات وسياسات، د د، ط1، 1995.
4. دوجالس موسشيت ، مبادئ التنمية المستدامة: ترجمة: هباء شاهني، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر،2006.
5. دومنيك سالفاتور، الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية.
6. يونس محمود، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007.
7. يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، 2010.
8. ناصر عبد المهيمن، المتطلبات البيئية للمنتجات النسيجية في ظل تحرير التجارة العالمية، ورقة علمية مقدمة لوزارة التجارة والصناعة، القاهرة، مصر،2004
9. الهادي الخالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر،1996.
10. ناصر داي عدون وآخرون، الجزائر والمنظمة العالمية، دار المحمدية العامة، ط1، الجزائر، 2003م.
11. محمود فؤاد مصطفى، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، ط3، القاهرة، 1993.
12. محمد ذياب: التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2010..
13. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
14. كامل بكري، الاقتصاد الدولي (التجارة و التمويل)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
15. قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية، بيروت لبنان، 2013.
16. فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004.
17. عبدة مسعد رئيف محمد: مقدمة في التجارة الخارجية، دراسة أوضاع الاقتصاد المصري، دار الثقافة العربية، 2007.
18. عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوروجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003.
19. عبد الرحمان سي سردار، التنمية المستدامة، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن عمان،2015.

20. عبد الباسط وفاء، دراسات في مشكلات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
21. سمير محمود ناصر، جماعات الضغط الاقتصادية الدولية وآثارها على التطور الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الفرقد، سوريا،2005.
22. سيد محمد أحمد السريتي: التجارة الخارجية، الدار الجامعية الإسكندرية 2009.
23. عبد الباسط وفاء: سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، د ط، د م، 2000.
24. عبد الرحمان يسري: النظرية الاقتصادية الكلية مدخل حديث، مصر، دار شباب الجامعة، 2001.
25. عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي، ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية، ط2، القاهرة ،2004م.
26. صفوت عبد السلام عوض الله، تحرير التجارة العالمية وآثارها المحتملة على البيئة والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة،1999.
27. سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية وأثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، دار مطلع الدستور التجارية،ط1، الرياض، السعودية، 2003م.
28. سميح مسعود برقاوي، المشروعات العربية المشتركة، الواقع والأفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة، بيروت، لبنان، 1988.
29. زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي . نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، 1998.

ب. الأطروحات والرسائل الجامعية

30. بهلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي 1970-2005، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2010-2011.
31. بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية بالجزائر ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة 2012
32. حسني العلمي، دور الاستثمار في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في تحقيق التنمية المستدامة، مدكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف،2012-2013.
33. حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، 2012 -2013.

34. خرمبالي ولد محمد، الأثار الاقتصادية للشراكة العربية –الأوروبية على الاقتصاديات العربية "تجربة تونس والمغرب" رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر،2003م.
35. سالمي رشيد، عزي هاجر بعنوان "واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس حول "استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة تجارب بعض الدول ، جامعة البليدة، 2018
36. شيلي إلهام، دور استراتيجية الجود الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة، مذكرة مقدمة كجزي من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف ،2014.
37. الطاهر خامرة ، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2007.
38. عادل أحمد حشيش، ومجدي محمود شهاب: دراسات سابقة عن التجارة الخارجية والنظريات المفسرة.
39. عبد الحميد حمشة، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة– دراسة حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة بسكرة ،2013/2012.
40. عبد الرشيد بن ديب، تنظيم و تطور التجارة الخارجية، حالة الجزائر، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2003.
41. عبد القادر عوينات مايو بعنوان تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير
42. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)،الجزء الثاني، القاهرة، 2003.
43. عبدو عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول . دراسة حالة الجزائر." أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر

ج. الدوريات والمجلات

44. زواية رشيدة، أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دراسات الاقتصادية، مجلد20، ع02، جامعة غرداية.
45. زاوية رشيدة، أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية، مجلد20ن ع01، جامعة غرداية، غرداية، 2019.

46. طارق عيد الروبي، التجارة والبيئة والتنمية المستدامة من منظور المنطقة العربية، وكالة شؤون البيئة، المملكة العربية السعودية،2007.
47. طاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2004.
48. عبد العزيز، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، الإصدار الحادي عشر، مركز الإنتاج العلمي،1426.
49. عبد القادر خليل: الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد (دراسة تقييمه حول الاقتصاد الجزائري)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 46، 2009.
50. مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، عدد26 جوان2010.

د. مواقع الإلكترونية

51. الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصاء http://www.ons.dz
52. موقع الكرتوني متوفر عبر الرابط http://www.ccomptes.org.dz/documents/plan_strategique
53. موقع الكرتوني متوفر عبر الرابط https://ar.wikipedia.org

ثانيا: مرتجع باللغة الأجنبية

54. Atef Alshehry.The Impact of International Trade on Sustainable Development in Saudi Arabia,2020
55. Daniela Sicurelli Promoting sustainable development through trade,2020
56. Frans Lammersen HOW TRADE AND AID CA HELP DELIVER SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOAL,2019
57. Kindleberger c.pet linder P.H ،Economie international ،paris Economica ،1997.
58. Loïc Chauveau, le développement durable, produire pour tous, protéger la planète, petite encyclopédie،2009.
59. pezzy "economies analysis of sustainable growth and sustainnable development", environment working paper N°15 banque mondial, Washington,1998